الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية: العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

قسم علوم التجارية.

العنوان:

إنتقال الجزائر من المخطط الوطني المحاسبي إلى المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دراسة حالة شركة التأمين لولاية غرداية CAAT

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي في مسار العلوم التجارية:

تخصص: مالية ومحاسبة

من إعداد الطلبة:

- حاج أمحمد إسماعيل.
- بوهايشة توفيق.
- حاج إبراهيم عثمان.

تحت إشراف الأستاذ:

- شنيني عبد الرحيم .

السنة الجامعية: 2013/2012م -1435/1434هـ

إهداء

أعوذ بالله من الشيطان الرّجيم

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}

أهدي هذا العمل إلى:

من له الفضل بعد الله سبحانه وجلّ إلى من جعل من نفسه شمعة تحترق من أجل أن تنير دربي إلى من فكرتنا دوما بدعائها الصّالح إلى من لا مثيل لها في الدنيا "أمّي الحبيبة "

إلى الإنسان الذي هو قدوتي في هذه الحياة الذي كد واجتهد في تربيتي وتعليمي بنصائحه وتوجيهاته تارة وتأيده وتشجيعه تارة أخرى "الأب العزيز"

إلى اخي وأختي العزيزين مع تمنياتي لهما كل التّوفيق في الحياة

إلى الجدّتين الغاليتين والحنينتين اللّتين لطالما كانتا الصّدر الرّحب

إلى كل الأعمام والعمّات و الأخوال والخالات وكل الأهل والأقارب اللّذين كانوا السند الذي أعتمد عليه

إلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم في كلّ المراحل الدراسية وأخصّ بالذكر أساتذة الثانوية والجامعة.

إلى كلّ الأصدقاء وزملاء الدراسة اللّذين جمعتني بهم أواصل الاحترام والتقدير

إلى جميع الأحباب الذين لم يسعهم قلمي

حاج ابراهيم عثمان

اهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد و الشكر لله العلي القدير على نعمه التي لا تحصى منها

توفيقي لإنجاز هذا العمل.

و اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأبوين الكريمين والى الإخوة والأخوات والى كل أفراد العائلة والى الأصدقاء وكل من ساهم ولا بكلمة في إثراء هذه المذكرة

إلى كل الأساتذة:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية لما بذلوه من جهود كانت لي سندا كبيرا لنا في التحصيل العلمي .

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل شكري و امتناني إلى طلبة السنة الثالثة في جميع التخصصات واخص بالذكر الفوج 02 مالية ومحاسبة

حاج أمحمد إسماعيل

الإهداء

قال الله تعالى:**" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "**

إلى معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد **(صلى الله عليه وسلم)**

إلى....رمز الحنان... إلى أم كل الناس... **جدتي الغالية**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب.

أمي الحبيبة

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي ..الذين تسكن صورهم وأصواتهم أجمل اللحظات والأيام التي عشتها, كل من ساعدني في انجاز هذا العمل شكري الجزيل وامتناني

كافة الأهل والأصدقاء

من مهدوا الطريق امامي للوصول الى ذروة العلم . الـــــى

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي .

وإلى **كافة الأساتذة** الذين حرصوا على تعليمي من التحضيري إلى الجامعي

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

"كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

توفيق بوهايشة

بسم الله الرحمن الرحيم

»قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم«

(32)سورة البقرة:

الحمد و الشكر لله العلي القدير على نعمه التي لا تحصى الذي أمدنا بالقوة لانجاز هذا العمل

نشكر أستاذنا الفاضل **شنيني عبد الرحيم** على كل المجهود الذي بذله معنا لانجاز هذا البحث

كما نقدم شكرنا و تقديرنا لإدارة كلية العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة غرداية

على اهتمامها بانشغالاتنا و تعاونها معنا .

شكر خاص لكل الأساتذة الذين استفدنا منهم كثيرا، و بفضلهم أنجزنا هذا العمل

كما ننوه بالمجهود الذي قدمه لنا أخونا **حمزة** موظف في المكتبة جامعة غرداية ،

ولا يفوتنا أن نشكر الأستاذان **رخروخ يوسف** و **حاج أمحمد عبد الرحمان**

لولاية غرداية وإلى كل عمال الشركة. CAAT موظفان في: شركة التأمين

كما نشكر كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

إسماعيل _ عثمان _توفيق

الرقم	الكلمـــــــــة	الرمز
01	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	AICPA
02	مجلس المعايير المحاسبية الدولية	IASB
03	المعايير المحاسبية الدولية	IAS/IFRS
04	مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية	FASB
05	لجنة دائمة للتفسيرات المحاسبية	SIC
06	المخطط الوطني المحاسبي	PCN
07	النظام المحاسبي المالي	SCF
08	المخطط المحاسبي العام الفرنسي	PCG
09	المجلس الوطني للمحاسبة	CNC
10	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
11	مبدأ القيد المزدوج	T
12	التوجهات الأوروبية	USGAAP
13	لجنة معايير المحاسبة الدولية	IASC
14	الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين	IFAC
15	المنظمة الدولية للتعاون والتنمية	OECD
16	وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية	SEC
17	جمعية الخبراء الاستشاريون الأوربيون	FEE
18	المنظمة الدولية للبورصات العالمية	IOSCO
19	منظمة التجارة العالمية	WTO
20	لجنة البورصة	ASE
21	مجلس معايير المحاسبة البريطاني	ASB

الفهـــــــــــــــــــــــــــــرس

العنـــــــــوان	الصفحة
إهـــــــــــــــداء	
كلمـــة شكر وتقديـــر	
المـلخـــــــــــص	
قائمة الأشـــكـــــال	
قائمة الجـــــــــــداول	
قائمة الرمـــــــــوز	
الفهـــــــــــــرس	
المقدّمـــــــــــــة	أ– ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد	1
المبحث الأول: ماهية المحاسبة	2
المطلب الأول: تعريف المحاسبة وأنواعها	2
المطلب الثاني: المراحل التاريخية للمحاسبة	**7**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المحاسبة	**10**
المبحث الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	**12**
المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية	**13**
المطلب الثاني: تاريخ المعايير المحاسبية الدولية	**14**
المطلب الثالث: مبادئ المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية	**18**
المبحث الثالث: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد	**21**
المطلب الأول : تعريف PCN ET SCF	**21**

المطلب الثاني: مراحل انجاز النظام المحاسبي الجديد	**24**
المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد	**25**
الفصل الثاني: أسباب الإنتقال والدعوة إلى التوحد المحاسبي تحديات و متطلبات	**27**
المبحث الأول: دواعي الإنتقال من PCNإلى SCFفي ظل النقائص والاختلافات	**29**
المطلب الأول: نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني	**29**
المطلب الثاني: دوافع الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي	**31**
المطلب الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني	**32**
المبحث الثاني: آليات التناسق والتوحيد المحاسبي	**35**
المطلب الأول: التوافق المحاسبي الدولي المزايا والعيوب	**35**
المطلب الثاني: معوقات التوافق المحاسبي الدولي	**37**
المطلب الثالث: آليات التنسيق المحاسبي الدولي	**38**
المبحث الثالث: متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر	**39**
المطلب الأول: دواعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية	**39**
المطلب الثاني: أسباب التوحيد المحاسبي وأهمية ظهور المعايير المحاسبية الدولية	**40**
المطلب الثالث: نظرة الهيئات العالمية والإقليمية والمتخصصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	**43**
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة " CAAT " لولاية غرداية	**51**
المبحث الأول : ماهية نظام التأمين وشركات التأمين	**53**
المطلب الأول: مفهوم نظام التأمين	**53**

المطلب الثاني: مفهوم شركات التأمين	54
المطلب الثالث: أهداف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	57
المبحث الثاني: نشأة وتعريف الشّركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**	58
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**	58
المطلب الثاني: أقسام وإدارات الشركة الجزائرية للتأمينات	63
المطلب الثالث: التقديم التقني للشركة الجزائرية للتأمين الشامل	67
المبحث الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات التامين وفق **SCF**	69
المطلب الأول: تسجيل عمليات الإنتاج	69
المطلب الثاني: تسجيل الحوادث و الطعون	72
المطلب الثالث: تسجيل التحصيلات	74
المطلب الرابع: تسجيل عمليات التكاليف	76
الخاتمـــــــــة	
قائمة الــمراجـع	
المـــــــلاحـــق	

الملخص :

لقد شرعت الجزائر في تبني معايير محاسبية جديدة تماشيا مع أعمال التوحيد المحاسبية الدولية، حتى سنت العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال ، من ضمنها قانون النظام المالي و المحاسبي الجديد مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية , ولهذا الأخير دور مهم في قياس السلوك الإقتصادي للمؤسسات و تحديد مركزها المالي و نتائج أنشطتها، مما يرفع درجة ثقة الأطراف ذات المصالح فيها.

ولكي يتم الاستفادة من مزا يا تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة المحلية ينبغي أن تتوفر هذه الأخيرة على مقومات و متطلبات لتطبيقها بطريقة سليمة و فعالة ,بالنسبة للجزائر، ومن خلال تشخيص لواقع المؤسسات الجزائرية، وتقديم أهم الخصائص الاقتصادية، والثقافية، و القانونية، والتكنولوجية للبيئة الجزائرية يتضح أنها لا تتوفر على المقومات والمتطلبات الكافية و الكفيلة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحقيق مزاياها.

الكلمات المفتاحية :معايير المحاسبة الدولية, النظام المالي و المحاسبي الجديد ،التوافق المحاسبي الدولي،مقومات التطبيق متطلبات التطبيق .

Résumé:

Nous nous sommes lancés sur l'Algérie à l'adoption de nouvelles normes comptables en conformité avec l'œuvre d'unification des normes comptables internationales, même adopté un certain nombre de lois liées à ce domaine, notamment la loi du système financier et la nouvelle comptabilité en conformité avec les normes comptables internationales, et le second un rôle important dans la mesure du comportement économique des institutions et de déterminer sa situation financière et les résultats de ses activités, ce qui soulève le degré de confiance entre les parties et les intérêts.

Afin de profiter de l'application O Mazza des normes comptables internationales dans l'environnement local devrait être disponible

pour ,Durer sur les ingrédients et les exigences à appliquer d'une manière saine et efficace l'Algérie, et en diagnostiquant

La réalité des institutions algériennes, et de fournir les caractéristiques les plus importantes de la vie économique, culturelle et juridique et technologique

Environnement algérien est clair qu'ils ne sont pas disponibles sur les ingrédients et les exigences requises et de veiller à l'application des normes comptables

International et de réaliser des avantages.

les normes comptables internationales, le système financier et la nouvelle **Mots-clés**: comptabilité, la compatibilité des normes comptables internationales, les éléments des exigences de l'application de l'application.

مقدمة عامة
عرفت الممارسة المحاسبية تعايشا كبيرا مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية على مر العصور في المحيط
الذي كانت تستعمل فيه المحاسبة، وفي ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي أحدث تحولات كبيرة في العالم وذلك من خلال تطور التجارة واتساع رقعتها وكذلك تعدد وتنوع المعاملات التجارية بين الدول، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وامتداد نشاطها ليغطي العديد من الدول المختلفة، غير أن اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول دفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى المطالبة بتوحيد وتقريب الممارسات المحاسبية من أجل تسهيل عمليتي الرقابة والاتصال عبر مختلف فروعها في العالم.
وفي أوائل السبعينيات من القرن الماضي انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات من مختلف البلدان تمثلت في معايير المحاسبة الدولية، وذلك تجاوبا مع توسع أنشطة التجارة حول الاستثمار والتبادل التجاري و المحاسبي بين مختلف دول العالم.
ومن أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وتفتحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة
العالمية للتجارة، حاولت الجزائر ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
مما سبق تبرز إشكالية هذا الموضوع كالتالي:
-ما هي أهم الأسباب و الدوافع التي فرضت الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد؟
لمعالجة هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
-هل تعتبر المعايير المحاسبية الدولية نتيجة لتطور المحاسبة؟
-وهل المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لمتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر؟
-ما هو النظام الجديد الذي انتهجته الجزائر في إطار أعمال الإصلاح المحاسبي؟

ب/ الفرضيات:
وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المقترحة وضعنا الفرضيات التالية:
1تعتبر المعايير المحاسبية كنتيجة لتطور المحاسبة.
2إن المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب لمتطلبات التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق.
3اعتمدت الجزائر في إطار الإصلاح المحاسبي نظام محاسبي مالي جديد يتطابق مع معايير المحاسبة
الدولية.
منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي عند تناولنا لنشأة المحاسبة وتطور الفكر المحاسبي وعند إعطاء
فكرة موجزة حول معايير المحاسبة الدولية ومختلف الهيئات القائمة عليها، وكذلك المنهجين التحليلي والمقارن عند دراستنا للمخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

-الاهتمام بالمجال المحاسبي.

-البحث عن نوع جديد من الدراسات المحاسبية.

-كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية حاليا.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامنه مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية بالجزائر وهذا بتبنيها لفكرة
معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر وتقريبه من التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية.

أهداف الدراسة:

-محاولة إبراز فصول التطور التاريخي الذي عرفته المحاسبة في ظل مسايرة الأنشطة الاقتصادية.

-محاولة التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية والهيئات القائمة عليها.

-دراسة المخطط المحاسبي الوطني ومحاولة إبراز أهم النقائص المتعلقة به.

-التطرق إلى أعمال الإصلاح المحاسبي.

-محاولة تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد وإبراز أهم التغيرات بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني.

خطة البحث:

وللإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة، فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة، ثلاث
فصول، خاتمة، تضمنت المقدمة العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي، سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهداف الدراسة، المنهج المستخدم...الخ.

واحتوى الفصل الأول على عموميات حول المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية وهذا لإعطاء نبذة عن تطور الفكر المحاسبي وماهية المحاسبة وكذا تقديم وجيز لمعايير المحاسبة الدولية.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على دراسة ونقد المخطط المحاسبي الوطني وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث،
الأول والثاني يتعلقان بالإطار النظري والتقني للمخطط المحاسبي الوطني، أما المبحث الثالث فقد تضمن نقدا للمخطط المحاسبي الوطني بهدف تحديد أهم النقائص المتعلقة به.

وخصص الفصل الثالث لدراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجديد في شركة التامين من خلال ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التامين ، وفي المبحث الثاني شركة التامينCAAT

أما المبحث الثالث فهو دراسة مقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي الجديد في شركة التامين . وأنهينا البحث بخاتمة عامة شملت النتائج المتوصل إليها وأرفقناها ببعض التوصيات.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي المالي الجديد

مقدمة الفصل :

منذ الثمانينات من القرن العشرين انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي من معالمه تشجيع القطاع الخاص و جدب الاستثمار الأجنبي ، فضلا عن إفرازات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي في إطار المعايير المحاسبية الدولية.

وفي هذا السياق أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الظرف الجديد ، و لا يستجيب لاحتياجات المستثمرين ، لذلك أصبح من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات ، و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين . في هذا المجال نتساءل عن دوافع الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، و ما هي مستجدات هذا النظام ؟

و لمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق إلى العناصر التالية :

- ماهية المحاسبة
- ما هية المعايير المحاسبية الدولية
- المراحل التاريخية للمحاسبة
- أهمية وأهداف المحاسبة
- ما هية المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول : ماهية المحاسبة

لقد كان لقيام الثورة الصناعية في أوربا، وتدفق رؤوس الأموال نحو الصناعة انعكاسات هامة أدى إلى ضرورة البحث في تطوير الأساليب والنظم المحاسبية قصد تحقيق الهدف الأول وهو إحكام الرقابة، خاصة في المشاريع الصناعية الكبرى التي تواجه مشاكل إدارية تتعقد يومًا بعد يوم، وكذا هدف رسم السياسات السلبية مع تجنب أخطاء الماضي.

لهذا تعتبر المحاسبة أداة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل التسيير الناجح لمختلف المؤسسات، وفق قيود وشروط محددة تستوجب استعمال مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد في تحليل العمليات المالية والمحاسبية عند حدوثها وتسجيلها على أساس الوثائق المثبتة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها في الوقت المناسب وبصورة سليمة، حتى تتمكن إدارة المؤسسة من تسييرها بكفاءة ونجاح.

المطلب الأول :تعريف المحاسبة وأنواعها

أ/تعريف المحاسبة : لقد تعددت التعارف في هذا المجال و تشعّبت غير أن جلها يدور حول تحديد وظيفة المحاسبة والمحاسبة عادة تعتبر لغة الأعمال حيث تستخدم في عالم الأعمال لتصنيف العمليات التي تجريها جميع أشكال المنشآت فالمصطلحات والمفاهيم والأعراف المحاسبية يستخدمها جميع الناس المشتغلين بالأعمال سواء كانوا مديرين أو مالكين أو مستثمرين أو محاسبين فنجد أن هناك مصطلحات لها معنى معين في المحاسبة إلاّ أن معناها يختلف تماما أو يصبح أكثر شمولية لو إستخدمت في المخاطبة العادية ومما لاشك فيه أن كل جزء من أجزاء المجتمع سواء كان فردا أو مؤسسة أو فرعا من الحكومة يواجه عملية إتحاد قرارات بشأن استخدام موارده والمحاسبة هي الوسيلة الوحيدة التي تساعد في إتخاد قرارات بشأن استخدام موارده والمحاسبة التي تساعد في إتخاد هذه القرارات من خلال عملية مختلفة ومتتالية من تسجيل وتبويب وتلخيص ثم تقرير للعمليات المالية للمشروع وتفسير آثارها على كيان هذا المشروع وهذا التعريف يجعل من الواضح أن عملية التسجيل وإمساك السجلاّت ماهية إلا الخطوة الأولى في العملية المحاسبية فالمحاسبة العامة إذن تعتبر من تقنيات التسيير الموحدة التي تهتم بضبط وقياس الحركات الخاصة بالاستغلال أو الهيكل لدى مؤسسة والناتجة سواء أثر النشاط الداخلي أو العلاقات مع الخارج.

اعتمادا على طريقة فنية في التسجيل هذه الحركات تعتبر العمليات الناتجة عن مختلف التدفقات التي قامت بها المؤسسة وتم تسجيلها بطريقة معينة معبرا عنها بالنقد.[1]

---

1 عاشور كتوف، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2009،دون الصفحة.

فقد عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها عملية تسجيل وتصنيف و تلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي، و استخلاص النتائج المالية لتفسيرها و تحليلها.[2]

المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ و الأسس التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها و تسجيلها في مستندات موافقة لها، ثم بتبويب و تصنيف هذه العمليات وتلخيصها، بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها و تكاليفها، ثم استنتاج نتيجة أعمالها خلال فترة زمنية معينة و بيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة .[3]

المحاسبة هي واحدة من التقنيات الكلية لمعالجة البيانات الناتجة عن حركة الأموال بين الأعوان الاقتصاديين في اقتصاد ما، و المعبر عنها بوحدات نقدية عن طريق التتبع والتسجيل المتسلسل لها وذلك حتى يمكن معرفة الوضعية المالية للمؤسسة المعنية في تاريخ محدد ، وإيجاد النتيجة عند انتهاء دورة النشاط.[4]

المحاسبة هي تقنية وعلم يشمل مجموعة من المبادئ و الأسس، تستعمل لتحليل و ضبط العمليات المالية، و هي وسيلة لمعرفة نتائج و أعمال المؤسسة اعتمادًا على مستندات مبررة لها، و هي تهدف لجمع و تقييم و تقييد و احتساب و تنظيم الحركات المالية معبرة بمصطلح نقدي.[5]

المحاسبة هي عبارة عن فن تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية النقدية.[6]

المحاسبة هي علم من العلوم الاجتماعية له مبادئه تعبر عن مجموعة من النظريات والقواعد التي تبحث في الحقائق و المراكز ذات قيم مالية، كما تشمل طرق تسجيل وتبويب و تلخيص البيانات و عرض النتائج و عمليات التنظيم المحاسبي.[7]

المحاسبة هي نظام للمعلومات يختص بتحديد و قياس و توصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عمليات التقييم و اتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه العمليات. [8]

أما في الجزائر فقد عرف المشرع الجزائري المحاسبة المالية في القانون07/11 الصادر بتاريخ 25نوفمبر 2007في المادة 03 منه، على أنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة

2حمزة بشير أبو عاصي، **مبادئ المحاسبة**، دون الطبعة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص3-4.

3خالد أمين عبد الله و آخرون، **أصول المحاسبة**،دون الطبعة، مركز الكتب، الأردن، عمان، 1999، ص 10-11.

4شبايكي سعدان، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني**،دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002،ص 2.

5إبراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة مطابق للمخطط المحاسبي الوطني1975**، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، دون الصفحة.

6 خالد صافي صالح، **المبادئ الأساسية العامة للمخطط المحاسبي الوطني**، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 9.

7 نعيم دهمش، **مبادئ المحاسبة**، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة 1،دون بلد الناشر،دون سنة النشر، ص 5.

8 بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني**،دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 11.

وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[9]

و بتفحص عميق لكل هذه التعاريف نستطيع أن نعطي بدورنا تعريفًا شاملاً و نقول أن: المحاسبة هي عبارة عن علم له موضوعُه و منهجه قائم على مجموعة من النظريات والقواعد التي يتضمنها النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، كما أنها عبارة عن فن كيفية تسجيل وتقييد العمليات المالية ثم تحليلها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات ضمن الوحدة الاقتصادية في إطار نظام محاسبي معين.

ب/ أنواع المحاسبة: توجد العديد من أنواع المحاسبة وهي:

أوّلا: المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية أول فروع المحاسبة ظهورًا حيث أنها تعتبر المحاسبة الأساس أو المحاسبة الأم التي تتفرع عنها كافة الفروع الأخرى للمحاسبة إذ تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب أو تصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المنشأة والغير وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير القياس المحاسبي المعتمد وبالطريقة التي تنال القبول المحاسبي العام، والقصد من إعداد تقارير مالية هو توفير لمستخدميها معلومات مالية عن نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي .ولذا يتركز الهدف الرئيسي لهذا النوع من أنواع المحاسبة بالإضافة إلى توفير الخدمات، الحماية لأصول المنشأة على قياس الربح والمركز للوحدات الاقتصادية، ومعلوم أن المحاسبة المالية تستخدم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتنفيذ وتطبيق الدورة المحاسبية بهدف تحقيق وظائف المحاسبة وأهدافها.[10]

ثانيا: المحاسبة التحليلية

من الناحية القانونية المؤسسة غير ملزمة بإعداد محاسبة تحليلية ولكنها ضرورية من الناحية التقنية لمعرفة مكونات كلفة الإنتاج وتكلفته وتوزيعه والمصاريف المباشرة والغير المباشرة والتكاليف الثابتة والمتغيرة التي ساهمت في إعداد هذا المنتج ولهذا الغرض سميت بمحاسبة التكاليف،حيث ترتكز حول دراسة التكاليف والنتيجة العامة وتقييم قيم الممتلكات والخدمات بغية تحديد ثمن البيع ومراقبة أرباح المؤسسة.[11]

---

9 المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.

10 نسيم خضار **فعلية** ،**المحاسبة في الجبائي التحقيق تقنيات** **العامة**، شهادة لنيل مذكرة تخرج ليسانس في علوم التجارية،معهد العلوم الاقتصادية بتصرف. الجامعية 2006-2007، ص6-7 السنة المدية، الجامعي المركز و التسيير،

11 عبد بويعقوب ، مرجع سبق ذكره ، ص14. الكريم،

ثالثا:المحاسبة العامة

هي عبارة عن فن للتسيير المحكم والمضبوط المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للاستثمار داخليا أو خارجيا، والتي تمكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة مع تحديد النتيجة من حيث الربح أو الخسارة و وضع التقارير المختلفة المتعلقة بالمشروع من الناحية القانونية.[12]

رابعًا:المحاسبة الإدارية

تُؤَمن المحاسبة الإدارية المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة عن طريق إعداد التقارير المحاسبة للأغراض الداخلية، وتستخدم المحاسبة الإدارية بيانات محاسبة التكاليف والنماذج الكمية لتحقيق أهدافها في مساعدة المديرين على صياغة الخطط طويلة وقصيرة الأجل، وقياس مدى النجاح في تنفيذ تلك الخطط، وتحديد المشاكل التي تستلزم مزيدًا من الاهتمام، والاختيار بين البدائل المتاحة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بالشكل الأفضل .[13]

خامسًا:المحاسبة الاجتماعية

يعتبر هذا النوع من المحاسبة فرعا جديدا، وهناك مطالب على مهنة المحاسبة القيام بها من أجل قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للأعمال المختلفة فمثلا المحاسبون في هذا المجال يمكن أن يقوموا بقياس وتقييم الأثر البيئي للتلوث .[14]

سادسا :المحاسبة الضريبية

وتعني بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي (الربح الخاضع للضريبة) وفق أحكام القوانين الضريبية، كما تبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المبادئ المتعارف عليها وأحكام القوانين الضريبية، من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها، وعلى محاسب الضرائب أن يلم إلماما كافيا بقوانين الضريبة وبجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبيا وضرائبيا .فإن وجود محاسب مهتم بأمور ضريبية يساعد المؤسسة على تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليها بطرق قانونية مشروعة مثل شراء الأصل بدلا من استئجاره لأن مصروف استهلاك الأصل يتم تنزيله من الإيرادات. [15]

سابعا: المحاسبة العمومية

---

12 إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص16.

13حسين القاضي و سوسن حليوني، **مبادئ المحاسبة**،دون الطبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1997 ،ص16.

14دهمش نعيم،مرجع سبق ذكره ، ص20.

15خالد أمين عبد الله وآخرون،**أصول المحاسبة**،دون الطبعة،مركز الكتب الأردني،1990 ،ص18.

تدرس التدفقات الحقيقية والمالية بتصميم النظم المحاسبية الخاصة بالوحدات العمومية التي تحكم الدورة والتي لا تهدف إلى الربح، وإنما تسعى لخدمة المواطنين وتعمل على صرف أموال الدولة وفق القوانين و الأنظمة و التعليمات المالية التي تصدرها .[16]

ثامنا :المحاسبة الوطني

تهتم هذه المحاسبة بدراسة مجموع هيئات الأمة حيث تزود هذه الهيئات بمعلومات مالية كافية تساعدها في الرقابة على صرف أموال الدولة وتخدم أغراض التخطيط بتسجيل عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية.[17]

تاسعا :المحاسبة الدولية

يهتم هذا النوع من المحاسبة بالتجارة العالمية التي تقوم بها المنشآت التجارية في الأسواق العالمية، و لذا فإن على المهتمين بهذا الحقل الإلمام الجيد بأنظمة الجمارك وقوانينها والتشريعات التجارية والمالية.[18]

المطلب الثاني: المراحل التاريخية للمحاسبة

نشأت المحاسبة نظرا لحاجة الإنسان إلى بيان العمليات المالية للنشاطات التي يقوم بها، وتطورت مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعملية للإنسان، ويمكن تقسيم تطور الفكر المحاسبي إلى :

أولا :المحاسبة في العصور القديمة و الوسطى

المحاسبة هي إثبات منظم لنشاط مؤسسة اقتصادية، نراها قديمة قدم اختراع الكتابة نفسها، نشأت في البحر الأبيض المتوسط فكانت مسايرة لظهور العد والقياس، وتقتصر على كشوف محاسبية كوسيلة لضبط خزائن وممتلكات الملوك والقياصرة والكهنة لمراقبة حركة مخازن المواد الحيوية كالحبوب والأخشاب ففي الاقتصاد الآشوري كانت تعطى قيم مختلفة بحسب المنازل مما أدى إلى تطور علم الحساب وجعل الإثبات المحاسبي ممكنا، فكانت تثبت البيانات على ألواح من الفخار وتحفظ في صناديق مرتبة وفق أرشيف خاص، لكن هذا الإثبات كان مقتصرا على محاسبة المخازن.

ففي عهد الفراعنة كانت المحاسبة أيضا مقتصرة على المخازن لكن أكثر تطورا وتفصيلا، وخير مثال على ذلك قصة سيدنا يوسف عليه السلام كما وردت في القرآن الكريم، فقد احتفظ بالغلال مدة سبع سنين وفي عهد

2بويعقوب عبد الكريم،مرجع سبق ذكره ،ص 14.

17إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص4.

18حمزة بشير أبوعاصي، مرجع سبق ذكره،ص1.

الإغريق والرومان لم تكن أشكال متطورة للتسجيل المحاسبي مثلما وجدت في بلاد الشرق الأدنى القديم، فقد اكتفى بإثبات ديون الحرفيين والتجار بشكل عرفي على ألواح شمعية، كما أن نظام الأعداد الروماني القائم على استخدام الحروف دون وجود منازل قد أعاق لمدة طويلة حتى القرن الخامس عشر بعد الميلاد تطور علم الحساب والمحاسبة.

وفي العصر الوسيط الذي ساده نظام إقطاعي، اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين لسيدهم الإقطاعي.

ثانيا :المحاسبة في عصر النهضة ومبدأ القيد المزدوج

كان للحروب الصليبية دور في احتكاك سكان حوض المتوسط مع العرب الذين نقلوا العلوم والمعرفة إليهم خاصة في إيطاليا، الذي سمح بإدخال الرياضيات ونظام الأرقام العشري ليحل محل النظام العددي الروماني، فقدم النظام العشري الأساس لتطور علم الحساب والرياضيات والمحاسبة وبقية العلوم الأخرى، كما ساعد انتقال صناعة الورق إلى أوروبا عبر الأندلس في خلق أرضية ملائمة لنشوء علم المحاسبة.

لكن بقي الاعتماد على النظام العددي الروماني لأنه هو المعتمد قانونا، فالتجار الإيطاليون كانوا يمسكون نوعين من السجلات مجموعة بالأرقام العربية لتسهيل العمليات والإثبات المحاسبي والأخرى بالنظام الروماني.وحوالي نهاية القرن الثالث عشر ظهرت الحسابات الاسمية كحساب الألبسة الذي يبين حساب البضائع وانتشرت سريعا، وفي نفس الوقت تقريبا بدأ التسجيل المحاسبي في الحسابات يأخذ شكل" منه – له "ممسوكا وبدأت تظهر بوادر القيد المزدوج وتنتشر بشكل خاص وفق الشكل التقليدي المعروف حاليا بالحرف"**T**" .[19]

مجال الأعمال المصرفية.

إن بدايات مسك الدفاتر وفق القيد المزدوج قد ظهرت في فلورنسا في إيطاليا قرب نهاية القرن الثالث عشر، غير أن إختراع القيد المزدوج لا يعني إكتمال النظام المحاسبي فمازال ينقصه الإقفال. ففي القرن الرابع عشر استعملت لأول مرة عملية إقفال شكلي الحسابات وفي ذلك الوقت انتشرت المدارس المحاسبية في إيطاليا، وفي سنة 1494 نشر أول كتاب مرجعي في المحاسبة **للوكا باسيولي"** مراجعة عامة في الحساب والهندسة والنسب والتناسب " الذي شرح فيه الإثبات المحاسبي وفق نظام القيد المزدوج .[20]

ثالثا :المحاسبة في عصر الرأسمالية

19رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، دون الطبعة، دون الناشر، دون بلد الناشر،1998 ، ص 12-15 بتصرف.

20نفس المرجع.

في هذه المرحلة ساهمت المحاسبة مساهمة فعالة في انتشار الرأسمالية التجارية، إذ قدمت أداة عقلانية تقوم على تكميم الغاية الربح والوسائل المشتريات والمبيعات، المصروفات والإيرادات، وظهرت الحاجة إلى الميزانية العامة المنشأة فنتج عنها فرضية الدورية.

وفي سنة 1673 فرض في فرنسا مسك السجلات المحاسبية وتطبيق أسلوب الجرد الفعلي وإعداد الميزانية العامة ولهذا ظهر التأثير لا قانوني على شكل ومضمون الميزانية لحماية حقوق الدائنين بالدرجة الأولى ثم بدأت تظهر السجلات المحاسبية من يوميات مساعدة وأستاذ مساعد وعام.

إن أهم المبادئ أو القواعد المحاسبية السائدة خلال مرحلة الرأسمالية هي :

- مبدأ تحقيق الإيراد عند البيع.
- تحديد الربح وفق حجم المبيعات بمقابلة الإيرادات بالنفقات.
- اعتماد البيانات الفعلية التاريخية في الإثبات المحاسبي وتحديد نتيجة النشاط. [21]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المحاسبة

لقد اهتمت عدة مجتمعات منذ القدم بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المنتظمة لما تكتسيه من فوائد عديدة غير أنها لم تكن تمثل نظاما محاسبيا متكاملا ومضبوطا إلا بعد ظهور النقود واستخدامها كأساس للمبادلات، وفي هذه الحالة ظهرت أهمية المحاسبة وبرزت أهدافها التي سنذكرها في هذا المطلب.

21سيد علي ساعد وآخرون ، **دراسة نقدية للمخطط الوطني المحاسبي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، المدرسة الوطنية للتجارة، سنة 2006 ، ص 3.

أ/أهمية المحاسبة

أولا : بالنسبة للمؤسسة

مهما كان نوع المؤسسة فإن القانون يلزم ميسريها بمسك المحاسبة .إلا أن لهذا الإلزام فائدة بالنسبة للمؤسسة فعن طريق المحاسبة يمكن لها:

- معرفة تطور وضعيتها المالية في أي لحظة؛

-تحديد سعر منتجاتها عن طريق تحديد عناصر تكاليف الإنتاج ؛

-المساهمة في بناء جهاز المعلومات على المستوى الوطني عن طريق تقديم بعض المجاميع كالقيمة المضافة

-إعطاء صور للغير(شركاء، زبائن، موردون، مساهمون باحثون عن المناقصات، راغبون في المساهمة ....) تمكنهم من معرفة درجة القدرة الاقتصادية والمالية للمؤسسة .

ثانيا : بالنسبة لمحيط المؤسسة

تستفيد من المحاسبة والوثائق المحاسبية جهات أخرى تمثل محيط المؤسسة منها:

1-**مصالح الضرائب**:يمكن لمصالح الضرائب تحديد الضرائب واجبة الدفع عن طريق ما تقدمه المؤسسة من وثائق رسمية تمثل ملخصات لنشاطاتها المختلفة .

2-**القضاء** :تعتبر الدفاتر الوثائق المحاسبية حججا مادية، يمكن الاستناد إليها في الحكم ضد أو لصالح المؤسسة في حالة المنازعات مع الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة سواء تعلق الأمر (بالزبائن أو الموردين أو الشركاء و غيرهم .)

3-**الدائنون والموردون** :فالمعلومات المحاسبية تقدم لهم الأساس المحاسبي للحكم على الوضع المالي للمؤسسة والحركة النقدية فيها ومقدرتها على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها ولذلك نجد أن البنوك قبل منحها تسهيلات ائتمانية للعملاء تطلب منهم معلومات كافية عن المؤسسة لتحليلها ودراستها. [22]

4-المستثمرون :وهم الذين يفكرون كثيرًا في اختيار المؤسسة الأنسب والأجدى ليودعون أموالهم فيها ولذلك يجب على المستثمر أن يدرس الوضعية المالية للمؤسسة التي يستثمر أمواله فيها قبل الإقدام على هذه الخطوة.

5-المحللون الماليون :فالمحلل المالي يهتم بالحصول على البيانات المحاسبية لتحليل وضعية المؤسسة بغية تقديم النصح والمشورة للمستثمرين حول أوضاع الشركات بشأن التعامل بأسهمها وسنداتها في الأسواق المالية بيعًا وشراء.

---

22 سعدان شبايكي، مرجع سبق ذكره ،ص 4.

6-الدارسون والباحثون :تعتبر المعلومات المالية والاقتصادية التي تعدها المحاسبة بمثابة مصادر أساسية يستفاد منها عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة. [23]

ب/ أهداف المحاسبة:

تتمثل أهداف المحاسبة في معرفة نتائج عمل المشروع من ربح أو خسارة ومعرفة مركزه المالي وموجوداته والمحافظة على حقوق الدولة.

ويمكن تلخيص أهداف المحاسبة كما يلي:

1/تسجيل وإثبات العمليات الملية التي تم تسلسلها التاريخي يدويًا أو باستخدام الحاسوب .

2/تبويب وتصنيف العمليات المالية التي تم تسجيلها في حسابات خاصة تتمثل في حسابات الإيرادات والمصاريف وممتلكات المنشأة الموجودات (ومطلوبات المنشأة) التزاماتها .

3/بيان التغيرات التي طرأت على صافي حقوق المؤسسة كنتيجة للنشاط الذي يهدف إلى الربح من السلع أوتقديم الخدمات .

4/ الكشف بقدر الإمكان عن المعلومات المتعلقة ببنود القوائم المالية والتي يحتاجها ذوي العلاقات مع الأطراف التي لها مصلحة في أمور المؤسسة .[24]

5/ قياس تطورات الوضع الاقتصادي خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط التي أنشأت من أجله .

6/ توفير معلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخلية وتشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تخدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط،الرقابة، التنسيق، وتقييم الأداء .

7/ الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وذلك لأن المحاسبة تعتبر من وسائل الرقابة الداخلية للمؤسسة.

8/ تمكن المؤسسة من معرفة ما هي الأموال الموجودة تحت تصرفها وما هي الوسائل الضرورية.

ومدى كفايتها، وما هو عائد وإيراد استغلالها.

9/ اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية .[25]

---

23 نفس المرجع.

24روزي نعيمة، **المحاسبة العامة ودورها في الرقابة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية و التسيير،المعهد العلوم الاقتصادية و التسيير، المركز الجامعي المدية، دفعة جوان2006،ص73.

25نفس المرجع السابق ،ص74.

المبحث الثاني : ما هية المعايير المحاسبية الدولية

تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير المحاسبية الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في الأسواق الدولية .

و قد بدأت محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي مع بدايات القرن الحالي حيث عقدت المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين مختلف دول العالم .

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق المعايير، و كان من أهمها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي خرجت إلى الوجود بتاريخ 29 يونيو 1973 أثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس "اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة" لتقوم بوضع ونشر "المعايير المحاسبية الدولية" بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة.و قد كانت الغاية من بعث هذه المعايير المحاسبية الدولية يكمن في نقطتين جوهريتين هما:

- استبعاد التناقضات ورفع مستوى نضج علم المحاسبة نفسه.

- ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق الدولية، و هذا تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية.

لذلك فإنه يمكن إرجاع نشوء المعايير المحاسبية الدولية إلى احتياجات عصر العولمة : عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال ، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة.

المطلب الأول : تعريف المحاسبة الدولية

مفهوم المحاسبة الدولية:

هنالك تعاريف عديدة للمحاسبة الدولية راجع إلى تعدد مجالاتها و عدم تجانسهاا، فمنهم من

يعرفها من خلال تطورها التاريخي، ومنهم من يعرفها من خلال مشاكل فروع الشركات الأجنبية التي تعاني منها، و منهم من يعرفها من خلال الفرو قات التطبيقية لها بين الدول[26].

فمثلا عَرفها "**يوالز**"على انها: أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية للمعاملات المالية للشركات المتعددة الجنسيات، أما"**جونينغ**" فعرفها بأنها تمثل :مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة و المقبولة دوليا، و التي تحكم الممارسات العملية للمهنة ؛ بينما "**مولر**" فعرفها بأنها :تلك المحاسبة التي تهتم بتداخل العلاقات المحاسبية بين الدول.

من خلال هذه التعاريف يمكن الخروج بتعريف إجرائي أكثر شمولا لِّلمحاسبة الدولية على أنها مجموعة المعايير المحاسبية المقبولة، و التي تستعمل على نطاق دولي و لاسيما من طرف الشركات المتعددة الجنسيات و العابرة للقارات. و هذا ما يتيح المجال واسعاً للمحاسبة لاعتبار أنها اليوم أصبحت دولية بعدما كانت محلية، و يعطيها الصبغة العالمية، حيث أطلق عليها مصطلح" عولمة المحاسبة." و لا يعني ذلك أن المعايير المحاسبية الدولية سهلة التطبيق أو أنها لا تواجه مشاكل في الميدان، إنما هناك عدة مشاكل تعاني منها نذكر[27]:

- مشاكل مرتبطة بالتغير في قيمة النقود لمختلف العملات الدولية.
- مشاكل مرتبطة بالاختلاف في التشريعات القانونية للضرائب بين الدول.
- مشاكل مرتبطة بأسس تقييم المؤسسة و أصولها و موجوداتها.
- مشاكل تتعلق بطرق و وسائل المراجعة بين الدول.
- مشاكل تتعلق بمستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضح منها التقارير و القوائم المالية ومعايير إعدادها .
- مشاكل تتعلق باختلاف في تقييم الاحتياطات و المخصصات في المؤسسة المتعددة الجنسيات.

و لتذليل هذه المشاكل، فقد بذلت مجهودات كبيرة لتوحيد النظريات و الأفكار المتعلقة بتطبيق المحاسبة على نطاق عالمي و جعلها موحدة إلى حد ما، و ذلك بغرض تحقيق الأهداف التالية[28]:

- إيجاد نوع من التوافق بين الدول لتسهيل عملية المقارنة.
- الوصول إلى قواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية.

26عبد الرازق خليل و عادل عاشور: **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية**، مجلة أبحاث روسيكادا، ،العدد رقم 03 ، جامعة سكيكدة – الجزائر، 2005 ، ص 178.

27 Stephan Brun , **Essentiel des normes comptables internationales–** Gualino éditeur Paris, 2004 P 37-26

28 Catherine Maillet-Baudrier, Anne LeManh- **les normes comptables internationales – IAS/IFRS** p21-27

– العمل على جعل القوائم المالية للشركات أكثر دولية.

المطلب الثاني : تاريخ المعايير المحاسبية الدولية

التطورات التاريخية 1973–1992م:

بدأت اللجنة بمجلس إدارة مكون من عشرة أعضاء هم ممثلي هيئات المحاسبة الوطنية في الدول العشرة المؤسسة لها. صدر عن اللجنة أول مسودة بمشروع معيار في عام 1974 وصدر المعيار في نفس العام برقم (1) موضوعه "الإفصاح عن السياسات المحاسبية". في نفس العام طلبت ستة دول أخري الانضمام إلى عضوية اللجنة هي: بلجيكا ، الهند ، إسرائيل ، نيوزيلندا ، باكستان ، وزيمبابوي. وقد تم تصنيف عضوية هذه المجموعة من الدول تحت مسمي عضوية مشاركة Associate Membership وذلك تميزا للعضوية الأساسية التي اكتسبها أعضاء الدول العشرة المؤسسة للجنة[29].

في عام 1977م تم إلغاء العضوية المشاركة وأصبحت كل الدول أعضاء في الهيئة الدولية وينبثق عنها مجلس إدارة مكون من (11) عضوا يمثلون إحدى عشرة دولة. في نفس العام تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) ليضم في عضويته هيئات المحاسبة والهيئات المهنية الراغبة في الانضمام للعضوية من الدول المختلفة.

في الأعوام الأربعة التالية اعتبارا من عام 1978م بدأت تتسع دائرة عضوية اللجنة وعلاقاتها بالهيئات الدولية. ففي عام 1978م انضمت نيجيريا وجنوب أفريقيا إلى عضوية المجلس ، وفي عام 1979م التقي أعضاء مجلس إدارة اللجنة الدولية مع فريق عمل من المنظمة الدولية للتعاون والتنمية OECD وهي منظمة تضم في عضويتها 29 دولة من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوربا وآسيا واستراليا.

في عام 1981م بدأ أعضاء مجلس الإدارة زيارات لبعض الدول للتشاور مع مجالس معايير المحاسبة الوطنية في هذه الدول. وتعتبر هذه البادرة أول إشارة على بدأ دور المجالس الوطنية في عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

في عام 1982م تم الاتفاق بين الاتحاد الدولي IFAC واللجنة الدولية IASC على توسيع عدد أعضاء مجلس إدارة اللجنة إلى (13) عضوا ممثلين لثلاثة عشرة دولة بالإضافة إلى أربعة مقاعد عضوية تمنح لأربعة من المنظمات المهتمة بالتقرير المالي. وبناءا عليه انضمت كلا من إيطاليا عام 1983م وتايوان عام 1984م إلى عضوية المجلس ، كما بدأت الاتصالات بين اللجنة وهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC.

في السنوات الثلاث التالية اعتبارا من عام 1984م بدأت الاهتمامات الدولية بتوحيد وتوفيق معايير المحاسبة عالميا، حيث عقدت عدة مؤتمرات دولية لهذا الغرض نظمتها هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية ومنظمة التنمية

---

[29] معتصم دحو، **أفاق تطبيق المعايير الدولية المحاسبية بالجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية 16– 18 نوفمبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة

والتعاون الدولي والجمعية الدولية للأوراق المالية. في هذه المؤتمرات بدأ الحديث عن عولمة أسواق المال وآليات حماية المستثمرين وكذلك عولمة التقرير المالي.

في عام 1986م انضم ممثل هيئة المحللين الماليين لعضوية مجلس إدارة اللجنة الدولية كأول ممثل من المستفيدين من القوائم المالية.

حدثت بعض التطورات المهمة خلال عام 1988م في مقدمتها انضمام أول دولة عربية لعضوية مجلس إدارة اللجنة الدولية وهي دولة الأردن. وفي نفس العام انضم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB إلى عضوية المجموعة الاستشارية التابعة للجنة ، وبدأت اللجنة العمل على مشروع الأدوات المالية والمشتقات بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الكندي ، كما أصدرت اللجنة مشروعا خاص بقابلية القوائم المالية للمقارنة الذي ساهمت فيه المنظمة الدولية للبورصات العالمية.

في عام 1989م أصدرت جمعية الخبراء الاستشاريين الأوربية FEE إصدارا يشير إلى أن المصالح الأوربية يخدمها تطبيق معايير المحاسبة الدولية ويحث الدول الأوربية على المزيد من المشاركة الفعالة في أنشطة لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين منشورا يحث فيه الشركات المملوكة للحكومات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية. في نفس العام أقرت لجنة معايير المحاسبة الدولية الإطار النظري العام لإعداد وعرض القوائم المالية.

وفي عام 1991م أعدت اللجنة مؤتمرا لصناع المعايير المحاسبية بالاشتراك مع الجمعية الأوربية للخبراء الاستشاريين، وفي نفس العام قدم مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB عرضا لدعم اللجنة الدولية. في عام 1992م انضمت الصين رسميا لعضوية اللجنة الدولية وأرسلت أول مندوب لها في اللجنة.

التطورات التاريخية 1993–2001م[30]:

هذه الفترة من تاريخ اللجنة الدولية تتميز ببدء الأنشطة التي ترمي إلى زيادة قبول الهيئات النظامية الدولية ومنها المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO لمعايير المحاسبة الدولية. في عام 1993م بدأت تلك المنظمة دراسة معايير المحاسبة الدولية وإقرار قبولها على أساس المعيار تلو الآخر ، وأول معيار قبلته المنظمة هو المعيار رقم (7) قائمة التدفقات النقدية. خلال العام نفسه اتفق الجانبان على مجموعة من المعايير أطلق عليها مجموعة معايير

[30] معتصم دحو, نفس المرجع المذكور أعلاه.

عصب المحاسبة وعلى ضرورة أن تشرع اللجنة في استكمال مشروعها لتطوير تلك المجموعة من المعايير على أن تنتهي منها عام 1999م.

اعتبارا من عام 1993م بدأت اللجنة العمل في اتجاهين: الأول استكمال مجموعة المعايير المتفق عليها ، والثاني إعادة النظر فيما أصدرته من معايير سابقا وتعديل ما تستدعي الضرورة تعديله منها حتى تكتسب القبول العام.

في عام 1994م قبلت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية ثلاث معايير دولية، كما قبلت المنظمة الدولية للبورصات (14) معيارا من المعايير التي أصدرتها اللجنة الدولية. ، كما قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB العمل المشترك مع اللجنة على مشروع أرباح السهم، ووافق البنك الدولي على تمويل مشروعا لإصدار معيار عن المحاسبة الزراعية.

في عام 1995م استكمل التفاهم بين المنظمة الدولية للبورصات واللجنة واتفق الجانبان على ضرورة استكمال مجموعة معايير عصب المحاسبة بنهاية عام 1999م ، وسوف تنظر في قبولها المنظمة الدولية بعد الانتهاء منها بنجاح. هذا الاتفاق أيدته منظمة الاتحاد الأوربي وناشدت الشركات الأوربية المتعددة الجنسيات تطبيق المعايير الدولية. من ناحية أخري بدأت أول شركة ألمانية إعداد تقريرها المالي طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS ، كما انضمت مجموعة الشركات القابضة السويسرية إلى مجلس إدارة اللجنة بمقعد يمثل معدي القوائم المالية.

في عام 1996م اتفقت اللجنة مع المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO على تقديم موعد الانتهاء من مجموعة معايير عصب المحاسبة إلى عام 1998م بدلا من عام 1999م ، وفي نفس الوقت انضمت تلك المنظمة الدولية وممثل لهيئة المحللين الماليين الدولية إلى مجلس إدارة اللجنة بصفة مراقبين. في نفس العام بدأت المعايير الدولية تكون محط أنظار هيئات ومنظمات ومجالس وطنية ودولية لها ثقلها، فالكونجرس الأمريكي طالب بضرورة وجود مجموعة دولية عالية الجودة من المعايير المحاسبية ، ووزراء التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO أصدروا بيانا مشتركا يشجع على إنجاح الانتهاء من المعايير الدولية. في استراليا طالبت لجنة البورصة ASE بضرورة توفيق معايير المحاسبة الاسترالية مع معايير المحاسبة الدولية. في نفس العام أيضا ، بدأت اللجنة مشروعا مشتركا مع مجلس معايير المحاسبة البريطاني ASB للعمل على المخصصات ، وطالبت منظمة الاتحاد الأوربي اللجنة البحث في معيار عن المشتقات المالية يتفق مع طبيعة المشتقات في أوربا.

في عام 1997م كثفت اللجنة نشاطها التنظيمي والمحاسبي بصورة ملحوظة. فعلى المستوي التنظيمي تم تشكيل فريق عمل الإستراتيجية وتشكيل لجنة دائمة للتفسيرات المحاسبية SIC وكذلك فريق عمل مع ممثلين من المجالس الوطنية للعمل على مشروع الأدوات المالية. في نفس الخط أطلقت اللجنة موقعا على الإنترنت وضمت لعضويتها بصفة مراقب ممثل من الصين.

في عام 1998 حدث تطورا مهما في تقنين الاعتراف بالمعايير الدولية حيث أصدرت أربعة دول أوربية هي بلجيكا وفرنسا وألمانيا قوانين وطنية تسمح للشركات الكبيرة استخدام المعايير الدولية لأغراض التقرير المحلي داخل كل دولة ، كما صدر عن اللجنة أول ترجمة للغة غير الإنجليزية لمعايير المحاسبة الدولية حيث تم ترجمتها إلى اللغة الألمانية كما أصدرت اسطوانة CD للمعايير الدولية. في نفس العام أيضا أنجز فريق عمل الإستراتيجية تقريرا يوصي بإعادة هيكلة اللجنة الدولية بشكل يربطها بصورة أقرب من مجالس معايير المحاسبة الوطنية، كما تخطي عدد الدول الأعضاء في اللجنة الدولية رقم مئة دولة. وكما هو مخطط أنجزت اللجنة مجموعة معايير العصب للمحاسبة بإصدار المعيار رقم 39 عن الأدوات المالية والمشتقات. وفي نفس العام أصدر الاتحاد الدولي لهيئات المحاسبة IFAC مسودة مشروع لمعايير المحاسبة الحكومية والمحاسبة في القطاع العام وقد تم إعدادها استرشادا بمعايير المحاسبة الدولية IASs[31].

في عام 1999م بدأت لجنة تابعة للمنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO مراجعة مجموعة معايير عصب المحاسبة لتقرير إمكانية قبولها، كما أقرت بعض الإصلاحات الهيكلية منها الموافقة على عدد أعضاء المجلس ليتكون من (14) عضوا بالإضافة إلى عضوين يعملان لبعض الوقت.

في عام 2000م أعلنت لجنة بازل (الخاصة بالشئون المصرفية) دعمها وقبولها لمعايير المحاسبة الدولية IASs وللجهود المبذولة لعولمة المحاسبة، في نفس العام قبلت منظمة البورصات IOSCO (30) معيارا دوليا وسمحت للشركات المقيدة في البورصات العالمية باستخدامها في التقرير المالي كمتطلب للقيد والتداول خارج حدود موطنها الأصلي. أما التطور المهم في هذا العام هو صدور القانون الأوربي يلزم الشركات المقيدة في البورصات الأوربية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في موعد أقصاه الأول من يناير 2005م. وعلى جانب آخر وافقت اللجنة على المعيار (41) المحاسبة الزراعية ، كما أدخلت بعض التعديلات على المعيارين (12) ، (19) ، وأصدرت أيضا إرشادات تفسيرية لمعيار الأدوات المالية (39).

في عام 2001م بدأ التجهيز للإعلان عن تأسيس مجلس معايير المحاسبة بهيكله الجديد.

المطلب الثالث : مبادئ المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية :

تظهر مبادئ المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية عبر المبادئ العامة[32] لإعداد القوائم المالية المحتواة في الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية للمحاسبة(IASC) المنشور سنة 1989 ، و الذي يبين الأهداف و الخصائص النوعية للقوائم المالية و مستعملها،وتحديد قواعد التسجيل المحاسبي و قواعد التقييم و تعطي التعارف لعناصرها[33] .

---

[31] معتصم دحو, نفس المرجع المذكور أعلاه.

[32] مدني بلغيث، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 131.

[33] حماد العال عبد طارق – **التحليل و العرض و الإعداد أسس ، المالية التقارير** – الجامعية الدار – الإسكندرية 2002 ص38– جمهورية مصر العربية .

*طبيعة القوائم المالية :هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، و هي تعكس وضعية المؤسسة المالية و نتائجها المحققة [34]و مصادر استخدامات الأموال، كما توفر معلومات لتقدير التدفقات النقدية .و هي محددة من قبل مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في خمس عناصر أساسية :

الميزانية ، حساب النتائج ، جدول تغيرات رؤوس الأموال،جدول تدفقات الخزينة ، الملحق.

*مستعملو القوائم المالية :يصنف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة مستعملي المعلومة المالية إلى سبعة أصناف هي :المستثمرون الحاليون و المحتملون ، العمال و الموظفون ، المقرضون، الموردون و دائنون آخرون ، الزبائن ، الدولة و الهيئات العمومية التابعة لها ، الجمهور.

*الخصائص النوعية للقوائم المالية :هي الخصائص الواجب توفرها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات في نهاية الدورة، و التي تزيد من فائدة المعلومة المالية المقدمة للمستعملين.

و تتمثل هذه الخصائص حسب الإطار التصوري للجنة في العناصر التالية (IASC) :

-سهولة الفهم – الملائمة – القابلية للمقارنة – الوثوق بالمعلومة من خلال الصورة الصادقة، التركيز على الواقع الاقتصادي قبل الشكل القانوني، الحياد، الحيطة و الحذر والشمول .

*تعاريف عناصر القوائم المالية :الدارس في مجال الاقتصاد و التسيير يعي جيدا أَن القوائم المالية توضح مختلف الآثار المالية للتعاملات و الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، و تعمل على تجميعها و توزيعها بشكل عام على تصنيفين أساسيين .الأول يمثل العناصر المرتبطة بالوضعية المالية من خلال جدول الميزانية و المتمثل في الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة .و الثاني في العناصر المرتبطة بالأداء من خلال حساب النتائج المتمثلة في الإيرادات والتكاليف.

غير أن تعريف هذه العناصر الخاصة بالصنفين و خاصة الصنف الأول حسب الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية للمحاسبة يرتكز على الجوهر الواقع الاقتصادي و ليس على الشكل القانوني .

وهي معرفة بالشكل التالي:

– **الأصول** :وهي موارد تراقبها و تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية ينتظر منها الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها و المتمثلة في إمكانية أن يؤدي الأصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدفقات نقدية أو ما يعادلها لصالح المؤسسة .وهنا نجد أن عناصر الأصول التي يتم الحصول عليها بواسطة قرض إيجاري تستجيب

[34] Jean François Des Robert, François Mechin , Herve Puteaux **– normes IFRS et PME** – Dunod – Paris - p29

لشروط تعريف الأصول، لأن المؤسسة تمارس رقابة عليها و تستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، و لا يشترط بالضرورة امتلاكها حتى يتم تسجيلها ضمن الأصول، وهذا يعكس النظرة الواقعية للمعايير المحاسبية لجوهر العملية بمعزل عن شكلها القانوني[35].

– **الخصوم** :وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، تتطلب عملية سدادها و تسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تمتلكها المؤسسة و التي تمثل منافع اقتصادية .و عليه فمن اهم خصائص الخصم هو وجود التزام حالي للمؤسسة، لذلك يجب التمييز بين الالتزامات الحالية و المستقبلية للمؤسسة.

– **رؤوس الأموال الخاصة** :و هي تتمثل في القيمة الباقية من أصول المؤسسة بعد طرح الخصوم منها.

– **النواتج (الإيرادات)** :تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تحصيلات أو زيادة في الأصول أو تناقص في الخصوم، و التي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات الممنوحة لصالح المساهمين في المؤسسة.

– **الأعباء(التكاليف)**: تتمثل في تناقص المنافع الاقتصادية خلال السنة المالية في شكل تسديدات أو تناقص في الأصول أو زيادة في الخصوم، و التي يترتب عنها تناقص في رؤوس الأموال الخاصة ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات الممنوحة للمساهمين في المؤسسة.

و عليه تكون النتيجة الصافية للسنة المالية هي الفرق بين مجموع النواتج و مجموع الأعباء للدورة المحاسبية

(السنة المالية) .و هي تتناسب مع تغيرات رؤوس الأموال الخاصة بين بداية ونهاية الدورة خارج العمليات التي تؤثر مباشرة على مبالغ رؤوس الأموال الخاصة و لا تؤثر على الأعباء و النواتج.

***التسجيل المحاسبي و التقييم لعناصر القوائم المالية:**

يتم التسجيل المحاسبي لأي عنصر من عناصر الميزانية و حساب النتائج عند تحقق شرطين أساسيين هما:

أ ولا: احتمال أن تكون كل المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا العنصر تعود للمؤسسة أو تصدر عنها.

ثانيا: أن تكون لهذا العنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقديرها بطريقة موثوق بها.

و يشير مفهوم احتمال تحقق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى درجة عدم التأكد من أن منافعها المتعلقة بالعنصر المعني سوف تتدفق إلى المؤسسة أو تصدر عنها .و هذا المفهوم يتماشى مع عدم التأكد الذي تتصف به البيئة التي تعمل فيها المؤسسة .و يتم تقييم درجة عدم التأكد اللازمة لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية على أساس

[35] Stephan Brun - op.cit – P 30-44 .

الدليل المتوفر عند إعداد القوائم المالية .أما المعيار الثاني للاعتراف بعناصر القوائم المالية فهو مصداقية القياس، أي إمكانية قياس ما تنطوي عليه هذه العناصر من تكلفة أو قيمة بشكل موثوق به [36] .

ويتم اللجوء إلى عملية تقييم هذه العناصر و تحديد مبالغها التي تسجل بها من خلال الاختيار ما بين

-التكلفة التاريخية :وهي القيمة في تاريخ الحيازة.

- التكلفة الحالية :وهي القيمة الواجب دفعها حاليا لنفس الأصل.

خلال عملية بيع عادية.

القيمة الحالية :وهي القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.

أما مفهوم القيمة العادية (Fair value) فتعتبر من اهم العناصر التي جاءت بها المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة لمالية و المتعلقة بالتقييم المالي لعناصر القوائم المالية، فهي تعتبر الأقرب إلى الواقع الاقتصادي .و تتمثل في المبلغ الذي يمكن بواسطته مبادلة أصل أو تسوية خصم بين أطراف لديها ما يكفي من المعلومات و القبول و في ظل شروط منافسة عادية [37].

كما يجب الاعتراف أن عملية التوحيد المحاسبي يكتنفه العديد من الصعوبات، وأن هناك ضرورة لبذل جهود كبيرة من أجل إعداد معايير محاسبية موحدة، مما سيحقق العديد من المزايا نذكر منها ما يلي:

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف.

- استعمال هذه المعايير على نطاق دولي واسع من طرف الشركات سيوفر من دون شك مبالغ طائلة كل سنة.

- اقتصاد مقادير كبيرة من التكاليف سيستفاد منها، أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة وشركات الخدمات الاستشارية المالية.

- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية.

- إمداد المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين، الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال.

- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال يتجه صوب الشركات الفعالة، فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

---

[36] Catherine Maillet-Baudrier, Anne LeManh- **les normes comptables internationales – IAS/IFRS** –P31-63

[37] Bernard Colasse – **Harmonisation comptable internationale , dans encyclopédie de comptabilité,** p25.

المبحث الثالث :ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد :

المطلب الأول : تعريف PCN et SCF :

تعريف المخطط المحاسبي الوطني :

ظهر المخطط المحاسبي الوطنيPCN ليعوض المخطط المحاسبي العام الفرنسيPCG سنة 1973 حيث أصبح هذا الأخير لا يتماشى مع الوضعية الإقتصادية للجزائر . و أصبح المخطط المحاسبي الوطني إجباري التطبيق في المؤسسات الصناعية و التجارية منذ أول جانفي 1976 و يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى خمسة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي [38]:

- تسهيل التقديرات و إتخاذ القرارات
- وسيلة تخطيط و تسيير المؤسسات
- جعل تحليل المؤسسات ديناميكيا
- السماح بتحديد بعض الكميات الإقتصادية التي لها معنى إقتصادي هام
- تقديم معرفة سريعة للتكلفة و سعر التكلفة على مستوى المخزونات .

و يتضمن المخطط المحاسبي الوطني ما يلي :

- قائمة الحسابات التي صنفت إلى 8 أصناف مرقمة من 1 الى 8

(الأموال الخاصة ، الاستثمارات ،المخزونات ، الحقوق ، الديون ، المصاريف ، الإيرادات ، النتائج) مع شرح لهذه الأصناف و بعض الحسابات .

- شرح حركات القيم
- طرق تقييم الأصول
- نماذج الو ثائق الشاملة (الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول حركات الذمة) و الوثائق الملحقة بها التي يجب أن تحضر في نهاية كل دورة و ترسل إلى الجهات المعنية .

2 تعريف النظام المحاسبي المالي :

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001 ، و ذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC و قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11

---

[38] حواس صلاح ، **المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني** ، دار هومة ، الجزائر ، 2006 ، ص 22.

المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، و طبقا لهذا القانون فان: (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية *وتصنيفها* تقييمها و تسجيلها ، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات. الكيان و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية)[39]

نشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني ، و مدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسيPCG و يتميز النظام المحاسبي المالي ، بعدة خصائص هي :

– يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد الدولي، و إعداد معلومات تعكس صروة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

– الإعلان بصفة أكثر وضوحا و شفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها و إعداد القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات و تسهيل مراجعة الحسابات .

– يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات و إتخاذ القرارات.

و يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ، و معايير محاسبية و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. و تشمل الكشوف المالية على مايلي :

– الميزانية– جدول حسابات النتائج– جدول سيولة الخزينة– جدول تغير الأموال الخاصة

– ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج.

و بالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإنه يشمل الفئات التالية[40] :

– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

– التعاونيات

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسع و الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

– كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ملاحظة :

يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبةالعمومية ،

---

[39] المادة رقم 3 من القانون رقم07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، **الجريدة الرسمية رقم 74** الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر

[40]. المادة رقم 4 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، **الجريدة الرسمية رقم 74** الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر

كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها الحد المعين ، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .

الشكل رقم (1-1)مكونات النظام المحاسبي المالي الجديد [41]:

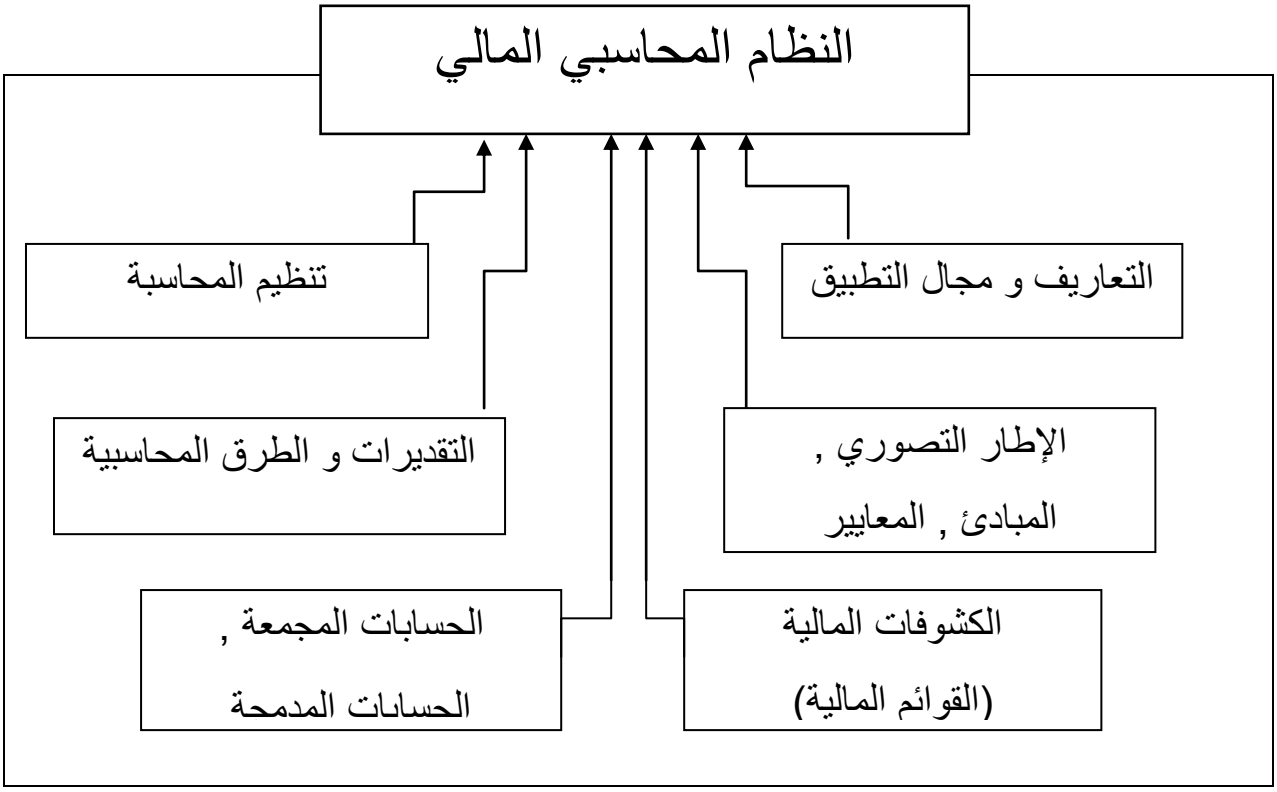

المصدر: مختار مسامح النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق في اقتصاد غير مؤهل ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل النظام المحاسبي المالي. المركز الجامعي الوادي17-01/18/ 2011، ص12

المطلب الثاني : مراحل انجاز SCF:

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي، هده العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة

[41] مختار مسامح، **تأثير ميكانيزمات تسيير مساهمات الدولة على المؤسسة العمومية الاقتصادية** . الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2003 ، ص 46.

35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد، و قد مرت هده العملية بثلاثة مراحل هي[42] :

المرحلة الأولى : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه و بين معايير المحاسبة الدولية.

المرحلة الثانية : تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.

المرحلة الثالثة : وضع نظام محاسبي جديد.

و في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة و هي :

الخيار الأول : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني . الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات.

الخيار الثاني : و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية **IASB**، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكـون مصدرا للتناقض و الاختلاف.

الخيار الثالث : هدا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هدا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية **IAS/IFRS** أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية **FASB** من خلال**USGAAP** أو التوجهات الأوروبية.

المطلب الثالث : اهداف النظام المحاسبي المالي الجديد :

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، و يمكن تلخيصها في النقاط التالية[43]:

-ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

---

[42] ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

[43] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2008، ص 65 .

- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية.

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.

-قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي.

-. المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير.

-يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها

- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

- إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم.

- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية.

- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية.

- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

خاتمة الفصل:

إذن من المعلوم أن التسيير مهمة أساسية في أي مؤسسة اقتصادية سواء كانت صناعية، تجارية أو مؤسسة خدمية. وللنهوض بهذه المؤسسات وتطويرها، لا بد من التحكم الجيد بأدوات التسيير وتطبيقها بكل ما تحملها من معايير ومقاييس، وتعتبر المحاسبة العامة من أهم هذه الأدوات التي تعتمد عليها جميع المؤسسات، فهي تعتبر تقنية كمية لمعالجة البيانات وتسجيل العمليات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون. وتعتبر المحاسبة العامة أولى التقنيات المنظمة منذ القدم مقارنة بالإحصاء والاقتصاد القياسي وبحوث العمليات ...الخ في مختلف أنواع التنظيمات والتي أطلق

عليها بعض علماء الاقتصاد تسمية "لغة الأعمال". ومن هنا يبرز دور المحاسبة في إعطاء الصورة للغير تمكن من معرفة درجة القدرة الاقتصادية والمالية للمؤسسة، أما بالنسبة للمحيط الخارجي تستفيد جهات أخرى من المحاسبة تتمثل في: مصلحة الضرائب، البنوك، المستثمرون، المتعاملين مع المؤسسة. فالقوائم المالية التي تنتجها المحاسبة تعد وتقدم للمستخدمين سواء كانوا داخليين أو خارجيين من قبل العديد من المؤسسات حول العالم. وبالرغم من أن القوائم المالية قد تبدوا متشابهة من بلد لأخر إلا أن هناك بعض الفروقات تتسبب فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المختلفة، وكذلك بسبب ما تتصوره العديد من البلدان لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين للقوائم المالية بما يستجيب للمتطلبات الوطنية، مما أدى إلى استخدام قواعد ومبادئ مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية، وللتضييق بين هذه الفروقات جاءت لجنة معايير المحاسبة الدولية لتوحيد الممارسة المحاسبية بإصدارها لمعايير المحاسبة الدولية من أجل توفير

معلومات مفيدة في صنع القرارات الاقتصادية من طرف مستخدميها.

الفصل الثاني :

أسباب الإنتقال والدعوة إلى التوحد المحاسبي

تحديات و متطلبات

تمهيد :

تعتبر المحاسبة كأداة من أدوات التسيير، حيث تسمح للمؤسسات بتنظيم المعلومات المحاسبية، معالجتها، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها على أساس أرقام موضحة في قوائم مالية، ومن هنا تظهر الحاجة إلى دراسة المحاسبة في مدى الاستفادة من البيانات المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية والأحداث التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى ترحيل المعلومات المفيدة إلى متخذي القرارات، وبالتالي تصبح المحاسبة في خدمة الاقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي.

ومن هذا المنظور انتهجت الجزائر سنة 1975 مخططا محاسبيا خاصا بها يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الموجه، حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر، ولم يعرف هذا التشريع إلا بعض التغيرات منذ صدوره.

ونظرا للأهمية التي يحظى بها المخطط المحاسبي الوطني سنقوم في دراستنا بالتطرق إلى النقاط التالية:

- الإطار النظري للمخطط المحاسبي الوطني.
- الإطار التقني للمخطط المحاسبي الوطني.
- نقائص المخطط المحاسبي الوطني.

المبحث الأول :دواعي الإنتقال من PCNإلى SCFفي ظل النقائص والاختلافات

المطلب الأول : *نقائص و عيوب المخطط المحاسبي الوطني*

النقائص المفاهيمية

و المتعلقة بغياب الإطار المفاهيمي الذي يوضح الأهداف المرتبطة بالمحاسبة و المستعملين للمعلومة المحاسبية، و تسهيل إيجاد الحلول للمشكلات المحاسبية، هذا الأمر صعب من إيجاد الحلول للعديد من المشاكل غير المتوقعة في المخطط الوطني المحاسبي ، الذي يقتصر علي تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، بينما أصبح هدف المحاسب على المستوى العالمي تلبية احتياجات للعديد من المستعملين و من بينهم المستثمرين بالمعلومات. كما أن المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة في الجزائر لم يعبر عنها بكل وضوح.

النقائص التقنية

ترتبط هذه النقائص أولا بالإطار المحاسبي، من حيث أن تبويب المخطط المحاسبي الوطني الحالي لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، منه على سبيل المثال: الرأس المال الصادر و الرأس المال المكتتب غير المطلوب في المجموعة الأولى، و الاستثمارات المالية في المجموعة الثانية، و النواتج للقبض في المجموعة الرابعة. أما فيما يخص تصنيف الحسابات، فلم توضح الأصول الجارية و غير الجارية، و الخصوم الجارية و غير الجارية، من ناحية أخرى فان تعريف مجموعات الأصول مبني على أساس قانوني (الذمة المالية) الأمر الذي لا يمكن المؤسسة من تقييم أدوات الإنتاج، و التمييز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال. كذلك لا يفرق بين سندات التوظيف التي هي قصيرة المدى و سندات المساهمة التي تعتبر استثمار لها قيمة دائمة. في الجانب الخاص بالوثائق الختامية، نجد أن المؤسسة مطالبة بانجاز العدد الهائل سبعة عشرة جدولا بالتفصيل لجميع الحسابات التي جاءت في المخطط مهما كان حجم نشاط المؤسسة هذا من ناحية، من ناحية أخرى الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يظهر معلومات الفترة السابقة حتى يمكن إجراء المقارنة. فعلى مستوى الميزانية فان وضعية الذمة المالية أهم من الوضعية الاقتصادية حيث لا تعكس القيمة الجارية من خلال استخدامها للتكلفة التاريخية في تقييم الأصول و الالتزامات، كما توجد صعوبة في تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين، وقابلية المخزون للبيع، و كذا العمر الإنتاجي للأصول المملوكة والعناصر المعنوية.

أما في جدول حسابات النتائج لا يفرق بين النتيجة الجارية و النتيجة المالية. قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي حتى و إن وجدت فهي عامة، فالمخطط الوطني يعتمد على التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم في تاريخ الجرد، لم تحدد طريقة لتقييم المدخولات و المخروجات من المخزن بل تركت حرية للمؤسسات في اختيار

الطريقة المناسبة لها، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يتم فيه التقييم بالقيمة العادلة للعناصر النقدية. كذلك الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق لم يتم معالجتها. و المخطط المحاسبي لم يقدم أي توضيح حول طرق الاهتلاكات، وكذا معدلاتها، وكيفية تكوين مؤونة تدني المخزونات و الحقوق المشكوك في تحصيلها.

أخيرا التعاريف المقدمة لبعض المجموعات و فروعها لا تناسب محتواها، مثلا في المجموعة الأولى حساب 18 الربط بين الوحدات لا يمثل وسيلة للتمويل المقدمة أو المتروكة تحت تصرف المؤسسة. أما في المجموعة الرابعة نجد حسابات لا تمثل حقوق مثل حساب 40 حسابات الخصوم المدينة، المصروفات قيد التعيين، سندات المساهمة والكفالات، أما حساب 42 يضم حسابات ليست لها علاقة بالاستثمارات، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يقدم مصطلحات و تعريفات أكثر وضوح.

أما فيما يخص المعالجة المحاسبية لبعض العمليات نجد أن المخطط المحاسبي أهمل القروض الايجارية، والعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، الإدماج و التصفية ، و يمكن تحديد جوانب القصور فيما يلي :

– اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية و ظهور مشكل التضخم.

– إهمال المقاربة الوظيفية في إعداد القوائم المالية.

– عدم اعتماد جداول تدفقات الخزينة.

و يمكن تلخيص نقائص المخطط المحاسبي الوطني فيما يلي :

– يخضع المخطط المحاسبي الوطني لأهداف قانونية و محاسبية فقط ، لذلك لا تستجيب الميزانية المحاسبية لمتطلبات التحليل المالي .

– تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق فيه ، مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات[44] .

– غياب المحاسبة التحليلية و الجرد المستمر مما شكل صعوبات في تقييم بعض عناصر الأصول كالمنتجات .

– يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول و درجة إستحقاقية الخصوم ، و لا يأخذ بعين الإعتبار مبدأ السنوية .

– بعض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية فهي عبارة عن مصاريف و ليست موجودات مادية أو معنوية .

– تعتمد المحاسبة العامة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط أي تقييم عناصر الأصول حسب تكلفة شرائها، و ليس القيمة العادلة، لذلك فهي لا تعكس القيم الحقيقية للسوق.

---

[44] بوتين محمد ، **المحاسبة العامة للمؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1991 ، ص 48 .

– يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أوراق المساهمة المالية من عناصر الحقوق (الحساب 421) بينما تعتبر حسب المخطط المحاسبي العام من الاستثمارات.

– *عدم معالجة العمليات المنجزة في إطار عقد الإيجار leasing، بحيث يسمح عقد الإيجار للمؤسسة* بتمويل شراء التجهيزات ، و لكن لا نحصل على ملكيته إلا بعد تسديد مبلغه الكلي على شكل دفعات ، إلا ان المخطط المحاسبي الوطني يشترط الملكية لذلك لا يؤخذ بعين الاعتبار في الميزانية .

المطلب الثاني : دوافع الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي:

إن المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ سنة 1976 وضع ليستجيب لاحتياجات الإقتصاد الاشتراكي الذي إنتهجته الجزائر آنذاك ، و عندما إتجهت الجزائر إقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة منذ الثمانينات من القرن العشرين ، و التي ساهمت في ترقية المنافسة و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات . لذلك أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الوضع الإقتصادي الجديد [45]، بحيث أنه لا يستجيب لإحتياجات المؤسسات و المساهمين من حيث المعلومات المحاسبية ، و يمكن تلخيص دوافع الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية :

– إ نتقال الإقتصاد الجزائري من إقتصاد إشتراكي إلى إقتصاد السوق .

– ضغوطات الهيئات الدولية .

– صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي.

– المنظمة العالمية للتجارة.

– قصد الإلتزام بالمعايير الدولية .

– عدم ملاءمة المخطط المحاسبي الوطني مع إحتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر .

– تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية ، و التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام ، و خاصة القياس و التقييم و العرض و الإفصاح .

– إفرازات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي ، هذه التغييرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الإقتصادية ، و في إطار المعايير المحاسبية الدولية ، و بالتالي إرتباط المحاسبة بالتوجه الإقتصادي الجديد .

---

[45] شنوف شعيب ، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية** ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 00 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006 ، ص 59 .

المطلب الثالث: مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني

1. أوجه التقارب مع المخطط الوطني المحاسبي 75

مما سبق ذكره فان العديد من المعايير تتطابق مع هو معمول به في الجزائر، نذكر منها[46]:

إعادة تقييم الاستثمارات (Reévalution) التي أحدثها المشرع الجزائري في 12/10/1996 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 96-336 و الذي يبين شروط إعادة تقييم الاستثمارات، و الاهتلاكات المرتبطة بها، و هذا يتطابق مع المعيار (IAS-16) الخاصة بقواعد التسجيل والتقييم للاستثمارات المادية، و التي تعالج بالأخص حساب تكلفة هذه الأصول، و اهتلاكاتها و إمكانية إجراء عملية إعادة التقييم.

كذلك بالنسبة لمصروفات البحث والتطوير المحتواة ضمن حساب المصروفات الإعدادية (20) في المخطط الوطني المحاسبي 75 ، و التي تطفأ على مدار خمس سنوات كحد أقصى، هذا الجزء بالتدقيق يتماشى مع المعيار (IAS-9) الذي استبدل بالمعيار(IAS – 38) الاستثمارات المعنوية، الذي يحدد الشروط الواجب توافرها حتى تسجل هذه النفقات في الميزانية بدل من تسجيلها ضمن الأعباء.

2. أوجه الاختلاف مع المخطط الوطني المحاسبي 75

أوجه الاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي 75 والمعايير المحاسبية الدولية كثيرة، فهي جوهرية نذكر منها:

المعيار (IAS - 17) العقود الايجارية الذي يخص تسجيل العقود الايجارية عند المؤجر و المستأجر، بينما المخطط الوطني المحاسبي لا يدرج الاستثمارات المتحصل عليها عن طريق الإيجار ضمن الأصول الثابتة لعدم توفر شرط الملكية،كذلك (IAS – 14) الخاص بالمعلومات القطاعية الضرورية اللازمة من أجل تقدير الأفاق المستقبلية وأخطار المؤسسة المتنوعة، والتي تخص أحيانا الفروقات الهامة المتعلقة بالكفاءة، والإمكانات التجارية، والأخطار بين قطاعات الإنتاج أو المناطق الجغرافية، هذا المعيار ينظم طبيعة المعلومة الواجب نشرها . بينما المخطط الوطني المحاسبي لا يقدم معلومات مفصلة بمختلف قطاعات النشاط كرقم الأعمال والأرباح حسب قطاع النشاط و المنطقة الجغرافية. أما الاختلاف الأساسي هو أن المخطط الوطني المحاسبي يقدم القوائم بمعلومات تاريخية لا تعبر عن حقيقة الواقع، و لا تمكن من معرفة الوضع المالي، و قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، بل يتطلب الأمر الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية حتى يتسنى تحليلها لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية، و اتخاذ القرارات الضرورية.

---

[46] Bernard Raffournier: **LES NORMES COMPTAPLES INTERNATIONALES (IFRS / IAS)** 2 éditions économisa. Paris(2005) p121.

عكس ذلك المعيار المحاسبي (IAS -1) الذي يقدم القوائم المالية مباشرة بقيم حالية، و بالتالي الميزانية في حد ذاتها هي ميزانية مالية. كذلك نلاحظ في المخطط الوطني المحاسبي غياب جدول يبين التدفقات النقدية كما هو الحال في المعيار (IAS-7). إن تبني النظام المحاسبي المالي في إطار المعايير المحاسبية الدولية يشكل تغييرات جذريا مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ، سواء في الجانب التصوري أو على مستوى مدونة الحسابات ، و يمكن تلخيص أهم التغييرات فيما يلي [47]:

– تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية .

– بالنسبة النظام المحاسبي المالي نجد تغليب الواقع الإقتصادي على الجانب القانوني بينما في المخطط المحاسبي الوطني نجد تغليب الجانب القانوني و الإداري على الواقع الإقتصادي .

– سيعتمد النظام المحاسبي المالي على القسيمة العادلة في تقييم الأصول أي مراعاة سعر السوق ، وبالتالي ضرورة إعادة تقييم بعض أصول المؤسسة كل سنة .

– إضافة قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة .

– تسجل الموردون و الزبائن في الصنف الرابع (حسابات الغير) بينما في المخطط المحاسبي الوطني تسجل الزبائن في الصنف الرابع (الحقوق) و الموردين في الصنف الخامس (الديون) .

– يوجد عدة تغييرات على مستوى مدونة الحسابات حيث أصبحت هذه الأخيرة مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي.

[47] Bernard Raffournier - op.cit – P 121.

لمزيد من المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني:

البيان	***المخطط الوطني المحاسبي***	***النظام المحاسبي المالي***
القوائم المالية	الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جداول ملحقة	الميزانية ، جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، جداول ملحقة
تقييم العناصر المقيدة في الحسابات	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية و بالإستناد إلى: – القيمة الحقيقية – قيمة الإنجاز – القيمة العادلة
عقود الإيجار	تسجل في عناصر الميزانية	يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية ، و كذلك التزامات دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات خصوم الميزانية .

المصدر ا لجريدة الرسمية رقم 19 ،الصادرة في 25 مارس 2009 المتضمنة قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها .

المبحث الثاني:اليات التناسق والتوحيد المحاسبي

المطب الأول: التوافق المحاسبي الدولي : المزايا والعيوب

إن هدف المحاسبة الدولية كتطوير للفكر المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي و ذلك كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي هو إصدار معايير محاسبية موحدّة [48] و مقبولة على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسات المحاسبية أي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي .

1- مفهوم التوافق المحاسبي الدولي :

يعبر التوافق المحاسبي الدولي (Convergence) عن عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم و هذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال ، وهكذا فالتوافق المحاسبي الدولي يضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية و يؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة و هو بذلك يتميز عن التوحيد المحاسبي الدولي الذي يعني توحيد صارم للقواعد و السياسات المحاسبية و تطبيقها على دول معينة فالتوحيد لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي .ومن الصعوبة بما كان تحقيق ذلك أما على المستوى المحلي فالتوحيد المحاسبي يعبر عن نظام محاسبي موحد تتمثل أهدافه في توفير المعلومات اللازمة للتخطيط و التنفيذ و الرقابة على مستوى الفروع الاقتصادية حيث ترتبط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات الوطنية، بالإضافة إلى تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها و تخزينها .

2 – مزايا التوافق المحاسبي الدولي :

يحقق التوافق المحاسبي الدولي منافع وفوائد كما يأتي [49]:

- تحسين عملية إتخاد القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين .

- تسهيل عملية الاتصال المالي و التجاري ذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد و مبادئ و معايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية و يخفض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية .

- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسية .

---

[48] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.

[49] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

– زيادة درجة إنتظام و صدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها و أهميتها في عمليات ا لمقارنة و الرقابة وا تخاد القرارات.

– اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف ، تعود بالفائدة على شركات التدقيق و الخدمات الاستشارية المالية.

عيوب التناسق الدولي :

هناك جملة من الانتقادات التي وجهها الكثير من منتقدي التناسق الدولي[50] :

– التناسق هو عبارة عن حل نصفي وبسيط لمشكلة كبيرة ومعقدة، وذلك باعتبار أن المحاسبة أكثر مرونة من أن يتم تطبيقها على مستوى محلي.

– يشكك المنتقدون في قدرة التناسق على استيعاب المشاكل الموجودة، نظرا للفروق الكبيرة الموجودة بين مختلف الدول.

– التناسق بهدد سيادة الدول التي تطبقه، نظرا لعدم قدرة الدول وخاصة المختلفة بالتحكم فيه.

– التناسق هو أحد الوسائل التي تدفع بها الشركات الضخمة من أجل الشطيرة على أكبر قدرة ممكن من الأسواق.

– إمكانية تطبيق هذه المعايير على المنشآت الاقتصادية الضخمة التي تملكها الدول الكبرى,دون منشآت الدول الصغرى التي تجد نفسها مرغمة على إتباع هذا الطريق.

–عدم قدرة بعض الشركات على إتباع التناسق نظرا للضغط الكبير والمتزايد عليها من أجل تلبية متطلبات الدول.

ترى كثير من الدول أن التناسق المحاسبي هو شكل من أشكال التدخل غير المباشر في سيادة الدول.

:الحلول المقترحة [51]

عرضت عدة طرق لحل المشاكل المتعلقة بالقوائم المالية، ومن هذه الطرق :

التوفيق :

يكون التوفيق بين القوائم المالية، عن طريق الرجوع إلى المعاير التي تتبعها الدولة الأم،

مع مراعاة التنسيق والتوفيق بين المعير المحاسبية بين الدولة الأم والدول الأخرى، ويقصد بها

---

[50] محمد مطر، **الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية (كشرط لإنظمام الدول إلى منظمة. التجارة العالمية)**، دراسات إستراتيجية، العدد 18 ، أبو ظبي، 1998.

[51] كمال الدين الهراوي ,**مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة**.دار الجامعة .الاسكندرية 2001 .

التوفيق في الإفصاح وتمكن أهمية التوفيق في التقليص التكاليف بصورة أقل من تلك التي تصرف

في إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية لمختلف المعايير المحاسبية لكل الدول

تبادل الامتيازات:

يكون ذلك عندما تقبل القوائم المالية المعدة وفق معيار الدولة الأم من طرف المشرعين

في الخارج دون إجراء عملية المقارنة التي تعتبر عملية توفيقية.

المطلب الثاني: معوقات التوافق المحاسبي الدولي :

رغم المزايا السابقة للتوافق المحاسبي الدولي فإنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها[52] :

– الاختلافات البئية و الثقافية بين الدول.

– تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة.

– ضعف أو انعدام القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد و المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها.

– الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات و المشتقات و الأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح .

– غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على

درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي .

– التوجه الضريبي و الحكومي : بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية .

– تعود المستثمرين و المستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خصوصا

في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين .

– المعايير المحاسبية تصدر باللغة الإنجليزية و ترجمتها إلى اللغات الوطنية (غير الإنجليزية) افقدها مضمونها الأصلي .

– إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة و ترك التفاصيل لكل دولة .فهذه المعايير لا

---

[52] الأميرة إبراهيم عثمان, **دراسة نظرية تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي**، مجلة الإدارة العامة، العدد 64 ، الرياض، نوفمبر 1989.

تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها .

المطلب الثالث: آليات التنسيق المحاسبي الدولي[53]:

– إعداد قوائم مالية موحدة تراعي التقلبات المستمرة للصرف الدولي.

– إعداد وهيكلة النظام الضريبي، بما يتلاءم مع الانفتاح الاقتصادي الكبير .

– مراعاة الاختلاف في الثقافات والتباين في كيفية تسير الأعمال الإدارية، واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية.

– مراعاة الأوضاع الاقتصادية الكلية المهمة لكل دولة مثل نسب التضخم..الاستقرار الاقتصادي...

تعريف التناسق :

هي عبارة عن محاولة لتوحيد الأسس والمبادئ والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها لتنميط أو توحيد المعالجات المحاسبية في دول العالم برغم اختلاف النظم المتبعة لها وذلك لحماية حقوق المساهين[54].

ويمكن تعريفه على انه محاولة خلق وايجاد الانسجام والتوافق بين مختلف المحاسبات الوطنية لكل دولة، ويكون ذلك عن طريق التقليل من أوجه الاختلاف ، وتحين التوافق خاصة فيما يخص المعلومات المالية بين الدول.

أشكال التناسق: هناك عدة أشكال للتناسق نلخصها في :

النمطية STANDARDIZATION :

مقاس واحد يناسب الكل " "one size-fist all " وهي مجوعة من القواعد وهو ما يدعى بالمضبوطة وتوصف بأنها جامدة وضيقة وغير مرنة ، حيث أنها تتطلب تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات ،كما أن النمطية لا تقبل أي اختلافات على المستوى القومي (الوطني).

انتقد العيد أسلوب النمطية في أكثر من نقطة ومن أهم الانتقادات :

_ تطبيق معيار واحد على مواقف مختلفة.

_ عدم قابلية النمطية للاختلاف حتى على المستوى الوطني فكيف لها استيعاب الاختلافات على المستوى الدولي بكامل تناقضاته.

---

[53]. Consistency of Application of Generally Accepted Accounting Principles GAAP: AuditingInterpretations of Section 420. http://www.aicpa.org/download/members/div/auditstd/AU-00420_9.PDF.usa. April 2002.p:42.

[54] فرديك تشوي واخرون .**المحاسبة الدولية**.الرياض. 2004 . ص: 370-372

_ عدم المرونة نظرا لصعوبة تطبيق النمطية على مستويات عدة.

التناسق HARMONIZATION:

ويشمل التناسق على ايجاد الانسجام فيما يلي :

- المعايير والقوانين التي لها علاقة مباشرة بالقياس والإفصاح.
- الإعلان والإفصاح عن القوائم المالية التي تقوم بها الشركة مع الجمهور في الأسواق المالية والبورصات، وكل ما يتعلق بالأوراق المالية .

المبحث الثالث :متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

المطلب الأول : دواعي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمس العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة, و لعل من أهم المتطلبات و الترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، نذكر ما يلي:

- التأهيل العلمي و العملي.
- الأنظمة و القوانين الناظمة للمحاسبة.
- دور مجالس و جمعيات المحاسبين.
- دور الإعلام و الشركات.

المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لابد من تاهيله علميا وً عمليا حتى يكون قادرا عًلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح. ولتأهيل المحاسبين على ممارسة هذه المعايير و تطبيقها يجب:

- عقد الدورات التدريبية و ورشات العمل للمحاسبين و مدققي الحسابات.
- تضمين معايير المحاسبة الدولية و المراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين.
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد و التسيير و الإدارة في الجامعات و معاهد التكوين المهني،

لكل تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلاب من تخصص المحاسبة بشكل خاص.

كما أنها بات من الضروري الالتفات إلى التأهيل و التعليم المحاسبي العالمي، فقد تم قطع شوط طويل و تحقيق قدر لا يستهان به من التقدم فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلا أن هناك ناحية هامة و وثيقة الصلة بذلك تجاهلتها إلى حد كبير المنظمات الدولية المعنية، ألا وهي التعليم المحاسبي وتأهيل و اعتماد المحاسبين.

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية لها العديد من الآثار الايجابية التي تتجلى في متطلبات الإفصاح و الشفافية و المساءلة، و بالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية و العربية، و تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير، و بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية، و زيادة الاستثمارات المالية و الإنتاجية عربيا ودوليا، من الملاحظ أن دولا عديدة اتجهت إلى توفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وذلك

بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئية لكل دولة بحيث أنه لم يتبقى سوى عدد قليل من الدول التي لم تأخذ خطوات إيجابية في اتجاه التوفيق مع المعايير الدولية. و يرجع الخبراء فكرة انتشارها إلى احتياجات عصر العولمة : عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال ، الأمر الذي انعكس بدوره على عولمة المحاسبة ، فالمحاسبة أساسا هي لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

أما عن أسباب نشوء هذه المعايير الدولية فيمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دوليا [55]:

1 -الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسها:

حيث ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة. كما ظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية ، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولا وًطنيا وًدوليا.

2-انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا:

إذ و تماشيا مًع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال.

المطلب الثاني: أسباب التوحيد المحاسبي وأهمية ظهور المعايير المحاسبة الدولية

1_أسباب الدعوة إلى التوحيد المحاسبي الدولي [56]

---

[55]- مقال حول المعايير المحاسبية الدولية على الموقع **sqarra.wordpress.com/redwan** تاريخ تصفح الموقع 15-09-2009 .

[56] سي بي راو.ترجمة عبد الحكيم الخزامي . **العولمة الكونية وابعادها الادارية** . دار الفجر .القاهرة 2003 .

- عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.
- تطور الأسواق المالية العالمية.
- الخصخصة في معظم دول العالم.
- تغيرات في أنظمة النقد الدولية.
- تزايد قوة الشركات العابرة للقارات، سواء عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات أخرى.

2-أهمية و خصائص المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية :

من المعروف أن المحاسبة بشكل عام تهدف إلى تحديد و قياس الأحداث المالية للمؤسسة و إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستوجب وجود معايير محددة يتم القياس بموجبها. و هي المعايير المحاسبية التي تتمثل في كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة والتزمت بتطبيقها المؤسسات من أجل إعداد قوائمها المالية.

و منه تكمن أهمية المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية و إيجابيات تطبيقها كأساس لإعداد القوائم المالية على الصعيد الدولي، في تمتعها بالقبول الدولي و الاعتراف بها عالميا. علاوة على أنها تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية اتجاه القوائم المالية،وتسمح بإجراء المقارنات على عدة مؤسسات و تقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك توفر مجالا لًغويا مشتركا للمحاسبة التي تعالج كل العمليات لاكتمال معاييرها أكثر من أي مرجع آخر و توافقها مع التطورات الاقتصادية باستمرار.

و أخيرا تًؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتج هذا النظام المحاسبي بتوفيرها لمعايير محاسبية دولية موحدة يسمح بإعداد قوائم مالية مجمعة للشركات المتعددة الجنسيات. كما تسهل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول نظرا لًلتنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات و التكاليف.أما خصائص هذه المعايير فيمكن إيجازها فيما يلي:

- تتميز بإطار مرجعي مستمد من نموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوسكسوني، و معدة من طرف الممارسين لمهنة المحاسبة.
- إعداد المعايير يتم بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات، بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- تفضيل مصلحة المستثمرين و المساهمين و الدائنين في المؤسسة.
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي وفق إطار تصوري.

- توحيد شامل للقواعد المحاسبية و عناصر القوائم المالية، أهمية الملحق.

- تطبيق إجباري لكل المعايير و كل الشروحات.

- إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضعية الحقيقة للمؤسسة.

-إدخال مفهوم الاستحداث أو القيمة الحالية بهدف معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول و الخصوم.

-الأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة و التناقص في قيمة الأصول.

أما عن أهداف معايير المحاسبة الدولية.فمن الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، و من بين أهم الأهداف و الدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية ما يلي :

-إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.

-العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

- إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

- العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.

- تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات.

- تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.

-كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

– التطبيق بأثر رجعي للتوحيد المحاسبي، أي كما لو كانت المعايير مطبقة من قبل.

المطلب الثالث: : نظرة الهيئات العالمية و الإقليمية المتخصصة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

الاتجاهات الدولية حول عولمة المحاسبة :

تتمثل العوامل المؤيدة لعولمة المحاسبة من خلال توحيد المعايير المحاسبية الدولية في [57]:

1. الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسية حول العالم.

2. وجود شركات المحاسبة العالمية.

3. زيادة حركة التجارة العالمية بين الدول وظهور منظمات التجارة العالمية مثل"GATT"

وكذلك ظهور المؤسسات المالية الدولية التي تمنح التسهيلات والقروض المختلفة إلى شركات عالمية منتشرة في إرجاء العالم.

4. توفير الوقت وتخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية.

5. الحاجة الملحة إلى حماية الموال المستثمرة في السوق المالية العاملة.

ملاحظة: أن الهدف الرئيسي للعوامل السابقة يتلخص في:

توفير الوقت والجهد والسهولة في عمليات المقارنة بين القوائم المالية المختلفة للشركات من أجل تحليل

وتفسير نتائج قوائمها المالية واتخاذ القرار المناسب. بالإضافة إلى إحكام عملية القياس والإفصاح اللازمة عند إعداد القوائم المالية.و تتمثل الاتجاهات الرافضة لعولمة المحاسبة وتبريراتها في [58]:

تعبر هذه المعايير من اهتمامات ونتائج الشركات العالمية والشركات الكبرى التي تقدم الخدمات المحاسبية والضريبية والاستشارية و خدمة التدقيق. بسبب هذا وجهت انتقادات لمعايير المحاسبة الدولية:

1. ضعف وغياب معايير المحاسبة المحلية في بعض الدول النامية التي تفتقر إلى الأخذ بعين الاعتبار

التطورات العالمية والمحاسبية ، بما يخدم الجهات المستفيدة من القوائم المالية خاصة المستثمرون

الأجانب وغيرهم.

---

[14] نحو عولمة مهنة المحاسبة :**المنتدى الإداري الاقتصادي على الموقع : http://www.shatharat.net** ، تاريخ تصفح الموقع 15-09-2009.

[58] – نفس المرجع السابق ذكره.

2.القصور المهني والتعليمي للازم لأعضاء معظم المنظمات المهنية في الدول النامية وا تباعها للمنظمات المهنية في الدول المتقدمة التي تتصف بعدم قدرتها على تنظيم الأسس ووضع القواعد المهنية اللازمة.

3. خضوع معظم المنظمات والهيئات للإشراف المباشر من قبل الحكومة من خلال إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمهنة مما يضعف من دور هذه المنظمات والهيئات من وتفعيل دورها الرقابي ومتابعة التطور المهني بما يتفق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

2- : موقف المنظمة العالمية للتجارة من هذه المعايير

إن المحاسبة خدمة مهنية، ومن هذا الباب فإنها تخضع تنظيميا لمنظمة التجارة العالمية وللاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، التابعة هي أيضا لمنظمة التجارة العالمية. وتتركز جهود منظمة التجارة العالمية بشأن المحاسبة على تحرير التجارة في الخدمات المحاسبية. إلا أن من الواضح انه يقع على عاتق المنظمة أيضا العمل على تحقيق التوافق في المعايير المحاسبية لسببين: الأول باعتباره وسيلة لتحقيق الغاية المرجوة من التوافق، والثاني لما لتحقيق التوافق في المعايير المحاسبية من أهمية في التجارة في الخدمات. كما تعالج الجهات كل العقبات التنظيمية التي أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي في الصناعات الخدمية، ومن بينها ممارسات المحاسبة وغيرها من المهن عبر الحدود.

2-3 موقف الهيئات العالمية الأخرى

تقوم الهيئات العالمية المختلفة المالية منها و التجارية و السياسية بجهود و ضغوطات من أجل تبني و اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، ويرى البعض أن السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية (المعايير الدولية) هو نمو حركة الاستثمارات المالية عبر دول مختلفة. فحماية هذه الاستثمارات في أي دولة، تتطلب أن تتوافر للمستثمرين قوائم مالية أعدت بمعايير ذات جودة عالية عالميا بحيث تتصف بالقابلية للمقارنة بصرف النظر عن دولة الشركة المصدرة لهذه القوائم.و تعمل معظم الهيئات العالمية في هذا الاتجاه و بخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير و مدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[59] .

3-1 موقف الاتحاد الأوروبي من المعايير المحاسبية الدولية

[59] – مأمون حمدان ، **تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا**،جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا ، 2008

ففي الاتحاد الأوروبي اعتمدت مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد المعايير الدولية بموجب القرار الذي صدر عام 2002 والذي طالب الشركات الأوربية المسجلة في البورصات والتي كان يبلغ عددها 8000 شركة تقريب بإتباع المعايير الدولية ابتداء من عام 2005 . وبهذا باتت 27 دولة تطبق الشركات فيها تلك المعايير ، هذا بالإضافة إلى دول أوربية أخرى .

2-3 موقف الولايات المتحدة من المعايير المحاسبية الدولية [60]:

وفي و الولايات المتحدة الأمريكية ، و بالرغم من أن لديها أكبر بنية تحتية محاسبية ممثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات والمستثمرين ومجلس وطني للمعايير المحاسبية بدأ في الثلاثينات من القرن السابق بلجنة إجراءات المحاسبة ثم مجلس مبادئ المحاسبة حتى عام 1973 م (سنة بدأ النشاط الدولي للمعايير المحاسبية) ثم مجلس معايير المحاسبة المالية وصدور العديد من المعايير المحاسبية و النشرات للمفاهيم المحاسبية وغيرها من الإصدارات ونشرات البحث. ورغم أنها كانت شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة 1+ 4 .

ومع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية ، ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا في مطلع هذا القرن، بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية يقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية. وذلك عن طريق إتباع إستراتيجية مزدوجة :

- تتمثل الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية،

- والثانية تتمثل في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.

ففي عام 2002 م توصل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن النقاط الآتية:

- العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة وقابلة للتطبيق.

- التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.

وبالتالي يمكن القول :

1- أن المعايير الأمريكية مازالت قائمة.

2- أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مستمر في إصداره للمعايير.

---

[60] - مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه ، ص 19

3- التنسيق مع المعايير الدولية سوف يكون سابقا على الإصدار.

4- مجلس معايير المحاسبة الدولية يغير بعض معاييره تبعا لعملية التوفيق.

3-3 موقف اليابان من المعايير المحاسبية الدولية

تتسم التجربة اليابانية في تعاملها مع معايير المحاسبة الدولية فيما يلي [61]:

- الإبقاء على المعايير الوطنية.

- التأكيد على ضرورة التنسيق بين المعايير الدولية واليابانية.

- ينصب التنسيق على الخصائص الاقتصادية المتشابهة، ويفهم من ذلك أن التنسيق في المعايير لا يتناول المعايير المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية المختلفة.

- ن أ الاتجاه المستقبلي هو الإبقاء على المعايير الوطنية رغم جهود التوحيد.

3-4 موقف المملكة المتحدة (بريطانيا) من المعايير المحاسبية الدولية

رغم أن المملكة المتحدة من الدول المؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتستضيف بلادها مقر الهيئة الدولية. كما أن أول رئيس للمجلس الدولي هو بريطاني وعمل رئيسا للمجلس البريطاني للمحاسبة ، إلا أنها لم يكن لديها خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، حيث كان المجلس البريطاني يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني رغم نشاطها في صياغة المعايير الدولية [62].

- بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية عام 2002 .

- أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني ستة معايير اعتبرت خطوة هامة وكبيرة نحو توفيق معايير المحاسبة البريطانية مع المعايير الدولية .

- لذلك فان إستراتيجية التوفيق مع المعايير الدولية كانت تتضمن الإبقاء على المعايير البريطانية.

- و إن إدخال المعايير الدولية لبريطانيا سوف يكون من خلال معايير بريطانية صادرة عن المجلس البريطاني.

3-5 موقف بعض الدول العربية من المعايير المحاسبية الدولية

تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى تشجيع استخدام المعايير الدولية، ومن

---

[61]- مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه.ص 21

[19]- مأمون حمدان ، المرجع السابق ، ص 18

الملاحظ أن العديد من الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير. إلا أن تطور ونمو أسواق المال في بعض الدول كعامل حيوي وراء الطلب على معايير المحاسبة. وكان يتمثل الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر إما عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير.

فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير

وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة.

رابعا : متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ، و الآثار المرتقب حصولها

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتطلب العديد من الترتيبات و الإجراءات التي تمس العديد من الجوانب ، و هذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات و العوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة. و لعل من أهم المتطلبات و الترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نذكر ما يلي:

1. التأهيل العلمي والعملي.
2. الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة .
3. دور مجلس و جمعيات المحاسبين .
4. دور الشركات .
5. دور الإعلام .

و سنركز على جانبين هامين يشكلان أساس و جوهر عملية التطبيق لهذه المعايير و هما : المحاسب و الشركة.

4-1 التأهيل العلمي و العملي للمحاسب

المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لابد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح.

و لتأهيل المحاسبين على ممارسة هذه المعايير و تطبيقها يجب :

- عقد الدورات التدريبية و ورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات .
- تضمين معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين .
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد و التسيير و الإدارة في الجامعات الرسمية والخاصة ومعاهد التكوين المهني.

لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلاب من تخصص المحاسبة بشكل خاص كم أنه بات من الضروري الالتفات إلى التأهيل والتعليم المحاسبي العالمي ،فقد تم قطع شوط طويل وتحقيق قدر لا يستهان به من التقدم فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلا أن هناك ناحية هامة ووثيقة الصلة بذلك تجاهلتها إلى حد كبير المنظمات الدولية المعنية إلا وهي التعليم المحاسبي وتأهيل واعتمادالمحاسبين .

4-2 الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة

يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إيها الشركات، حيث أنها ستطبق

على الشركات المساهمة بالدرجة الأولى. وتتلخص اهم الأسس القانونية الصادرة في هذا الشأن من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي و المالي الجديد فيما يلي :

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي والمرسوم التنفيذي رقم 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008

- و قرار المؤرخ في 26 يوليو 2008

4-3 دور مجلس المحاسبة و جمعيات المحاسبين

و يكون ذلك من خلال[63] :

- اعتماد المعايير و العمل على تطبيقها و نشرها على نطاق واسع.

- إقامة الأيام الدراسية و الندوات و المشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى التعميم و نشر و تيسير تطبيق هذه المعايير في الميدان.

- تقديم الشروحات و التفاصيل عبر نشريات مفصلة تعد لهذا الغرض

- القيام بالدراسات و الأبحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير المحاسبية و صعوبات تطبيقها.

4-4 تطوير الشركات:

سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات . وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية

ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

---

[63] المحاسبية أبو غزاله، **نحو عولمة مهنة المحاسبة** ، مداخلة في المؤتمر حول : العولمة ، وتنسيق المعايير المحاسبية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات – طلال ، مؤتمر كلية الاقتصاد و التجارة ، الإمارات العربية المتحدة ، 17-18 نوفمبر 1997 ، ص 8 .

4-5 دور الإعلام :

للإعلام دور أساسي في التبليغ و إيصال المعلومة صحيحة غير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديها، حيث يتم التواصل بين جميع الإطراف المعنية مما يسهل التطبيق و الانخراط في الجهود الموجهة نحو نجاح و اتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع.

4-6 الآثار المرتقب حصولها بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية[64]

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح و الشفافية و المساءلة و بالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، و تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير ، و بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات ، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا... من خلال ما تقدم في البحث يتضح أن توفيق معايير المحاسبة المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية، و الاندماج في الاقتصاد العالمي ... إلا أن تحقيق هذه الأغراض و الأهداف يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإضفاء نوعا من الايجابية و القبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة و ذلك من خلال الاهتمام بما يلي [65]:

1- خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، ا ك و من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

2-الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقها للمعايير وتبادل الخبرات .

3- تعميق مساهمة الجزائر و الدول العربية و النامية كافة في تطوير معايير المحاسبة الدولية بما يلاءم متطلبات هذه الدول وذلك من خلال دورها في مجلس معايير المحاسبة الدولية والهيئات المحلية والإقليمية والدولية .

4- العمل على إصدار الكتب و النشريات التي ترشد المحاسب في تطبيق المعايير والعمل على إصدار موسوعة متكاملة للمعايير ومتابعة تطويرها وفقا لتطور المعايير الدولية

---

[64] – **المعايير المحاسبية الدولية 1999** من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، شركة المطابع للخط.

[65] – محمد عصام الدين زايد ، **المحاسبة الدولية** ، دار المريخ للنشر 2005

خاتمة الفصل :

مما سبق يمكننا القول أن المشكل لا يكمن في تغيير النظام المحاسبي المطبق – الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي – و إنما في مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في قبول هدا المولود الجديد و التعايش معه بالطريقة التي يحقق الأهداف المرجوة من خلاله.

و نعتقد أنه لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على الهيئات المسؤولة التعجيل لإعداد خطة للمرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد، تخصيص الاظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد و إعداد الإطارات اللازمة التي من شأنها تسيير نظام المحاسبة المالي الجديد، لأن الجزائر في الوقت الحالي مجبرة و مضطرة على تبني أنظمة العولمة بمختلف أنواعها (المؤسسات المالية الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، التكتلات الاقتصادية، المنظمة العالمية للتجارة....).

الفصل الثالث :

دراسة حالة شركة التأمين CAAT

لولاية غرداية

تمهيد:

إن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد يعد مشروعا مؤسساتيا ذو أهمية كبيرة تتعدى الرهانات الكبيرة ،حيث يتضمن إلزامية المتطلبات الهامة المتعلقة بالتقييم ، العرض والتسجيل المحاسبي

وهذا ماسهرت على تطبيقه شركة التامين غرداية CAAT عن طريق تكوين اطاراتها على اعلى مستوى في مايخص النظام المحاسبي المالي الجديد ،لتمكينهم من مسايرة هذا التطور المحاسبي

ولقد لمسنا هذا الاستعداد من خلال التربص الذي قمنا به في شركة التامين غرداية CAAT

ولهذا فقد خصصنا هذا الفصل الثالث من اجل اعطاء فكرة شاملة عن شركة التامين غرداية CAAT

ومن جهة اخرى التطرق بشكل تفصيلي عن عملية الانتقال من النظام القديم الى النظام المحاسبي المالي الجديد بمختلف مراحله ، وفي الاخير عرض كيفية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تقوم بها الشركة

"محل التربص " وفق النظام المحاسبي المالي الخاص لقطاع التامين

وانطلاقا من هذه المعلومات تم تقسييم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث يتم من خلالها معالجة مايلي :

المبحث الاول : ماهية نظام التامين و شركات التامين

المبحث الثاني:نشأة وتعريف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

المبحث الثالث : التسجيل المحاسبي لعمليات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

المبحث الأول :ماهية نظام التأمين وشركات التأمين

قد يتعرض الإنسان في مجرى حياته اليومية إلى العديد من الحوادث والأخطار ، التي قد تؤدي به إلى الموت، أو العجز التام أو الكلي ، كما أن هناك من الأخطار ما قد تؤدي بممتلكاته إلى السرقة أو الحريق أو الضياع، الأمر الذي يترتب عليه في جميع هذه الحالات ، إما إلى انقطاع رزق عائلة ، أو إلى انخفاض في دخله ، مما يعرضه هو وأفراد أسرته إلى خطر الفقر والعوز الدائمين، وهو ما يعبر عنه بالخطر .

وبالطبع فإن أي إنسان يرغب دائما في الملاغاة أو التقليل من آثار هذه الأخطار عليه أو على أفراد أسرته، وذاك ما يعرف بنظام التأمين .

المطلب الأول : مفهوم نظام التأمين :

1 تعريف نظام التأمين لغة و اصطلاحا :

1-1 لغة : التأمين من أمن، أي أطمأن وزال خوفه، بمعنى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمن خوفا، ومن ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم : << **آمنهم من خوف** >>[66] وكذلك : << **وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا** >>[67] ، كما يعني الضمان والقدرة على درك المخاطر [68].

1-2 : اصطلاحا : نظام التأمين عقد يلتزم به المؤمن إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن هذه أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ نحدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن [69].

---

[66] القرآن الكريم ، سورة قريش ، الآية 03

[67] القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 125

[68] محمد جودت ناصر ، **إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق** ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1998 ،ص 167

[69] د. عبد الإله نعمة ، جعفر ، **محاسبة المنشآت المالية** ، دار حزين للنشر ، عمان 1996 ،ص 333.

2 تعريف التأمين فنيا وقانونيا :

التعريف الفني : ليس للتأمين علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له فحسب، بل أيضا عملية تقوم على أسس، وهي:

- تنظيم التعاون بين المؤمن لهم من طرف المؤمن الذي يعتهد في ذلك على حساب الإحتمالات .

- قانون الأعداد الكبيرة .

-وعلى أجزاء المقاصة بين الأخطار ، وقد يلجأ في هذا التنظيم إلى فنيات أخرى وهي إعادة التأمين والتأمين المشترك[70].

التعريف القانوني : تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين بأنه :

<< عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو إيراد أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أحرى يؤديها المؤمن له للمؤمن >> .

وقد أعادت المادة 02 من الأمر رقم 95-07 الصادر في جانفي 1995 نفس التعريف بالعبارات التالية:

<< إن التأمين في مفهوم المادة 619 من قانون المدني الجزائري، فقد يلتزم بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن أو إلى الغير المستفيد الذي إشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال وذلك مقابل أقساط أو أي دفعة مالية أخرى >> .

المطلب الثاني : مفهوم شركات التأمين

تعريف شركات التأمين :

لقد إختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين نذكر منها:

1 هي وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ، ثم تعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها[71].

2هي منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم وإستثمارها في أوجه إستثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن من لهم

---

[70] نفس المرجع السابق، ص 05

[71] عبد الغفار حنفي ، **أسواق المال** (بنوك تجارية ، أسواق الأوراق المالية ، شركات التأمين ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 127.

والمستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن عندها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب [72].

أنواع شركات التأمين :

يمكن تصنيف شركات التأمين حسب معيارين أساسين هما :

المعيار القانوني ، والمعيار الفني، وهذا فضلا على شركات إعادة التأمين .

الفرع الأول : أنواع شركات التأمين وفق المعيار القانوني :

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني إلى ما يلي :

1 شركات المساهمة : في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذي يختارون مجلس الإدارة يتولى تسيير الشركة، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم، ودفع التعويضات اللازمة عن وقوع المخاطر المؤمن منها، وتحقق الخسائر المالية فهي تتميز بكبر رأسمالها بضمها لعدد كبير من المساهمين[73].

2 شركات الصناديق : هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار، فهي لا تصدر أسهما إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثمارها لها تأثير كبير، فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة [74].

3 الجمعيات التعاونية : نقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من أقساط التأمين، إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود، علما أنها يمكن لغير حملة أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات ومسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سداده، ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات تأمين المساهمة [75].

4 الحكومة كمؤمن: يمكن للحكومة أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب، والزلازل والبراكين...الخ ، فتقوم الدولة بدور المؤمن، إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى

---

[72] أحمد نور ، أحمد بسيوني شحاتة ، **محاسبة المنشآت المالية** ، دار النهضة العربية ، بيروت 1986 ،ص 86.

[73] نفس المرجع السابق ،ص 161.

[74] نفس المرجع السابق ،ص ص 405 .

[75] حنفي عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ص 5 بالتصرف .

والهدف هو إصلاح اجتماعي وتوزيع المداخيل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز[76].

الفرع الثاني : أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني :

تقسم شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى ما يلي :

1 شركات التأمين على الحياة : تمثل شركات على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التامين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة منحها إلى سوق رأس المال[77].

2 شركات التامين العام : عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدى التأمين على الحياة ، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية إتجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية، فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم[78].

الفرع الثالث : شركات إعادة التأمين :

تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين أو تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقته، فتقوم شركة التأمين بالإحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي تتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين، ويطلق على هذه العملية " بإعادة التأمين " .

تسمى شركة التأمين الأولى بالمؤمن المباشر ، بينما تلقب الشركة التي أعيد لديها التأمين بشركة إعادة التأمين .

---

[76] منير إبراهيم هنيدي ، مرجع سبق ذكره ،ص 406–405.

[77] رسمية قرياقص ، **أسواق المال** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 186.

[78] منير إبراهيم هنيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 405.

ويلاحظ أن عملية إعادة التأمين هي عملية داخلية بين شركات التأمين له دخل للمؤمن له بها ، ولذلك فإن المؤمن المباشر يلتزم بدفع تعويض إلى المؤمن له ، حتى ولو لم يحصل المؤمن المباشر من الشركة المتنازل لها على قيمة نصيبها في الخطر الذي قبلت التأمين عليه ، وذلك لأن المؤمن له لا يدخل طرف في عقد إعادة التأمين .

وفي الأخير نستنتج أن الشكل الذي يتخذه المؤمن يختلف بإختلاف طرق إجراء التأمين وبإختلاف نوع التأمين ، وتعتبر شركات التأمين على الحياة هي الأكثر فعالية لأنها تعبر عن الإدخار [79].

المطلب الثالث :أهداف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

إن شركات التأمين وكباقي المؤسسات الأخرى تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة لديها حيث نجد العديد من الأهداف و يمكننا تلخيص الأهداف الشركة فيما يلي:

- المحافظة على مكانتها كرائد في السوق.
- العمل من اجل الرفع من رقم الاعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص ، خاصة بالأخطار المختلفة.
- تحسين نظام الاستغلال وذلك بتحديثه.
- هيكلة موجهة للنشاط.
- انشاء فرع للصيانة .
- انشاء مركز خاص للخبرة.
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال.
- التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة ، والبحث عن ارضاء اكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة الاستقبال والتعويض في اقرب الآجال في حالة وقوع الضرر.
- طرح منتجات جديدة للتامين ومتطلبات الزبائن ، حيث تعتزم الشركة طرح منتجين جدد لتامين الأشخاص.

---

[79] بن عمارة نعيمة ، **التشخيص المالي لشركات التأمين** ، مذآرة ليسانس ، المرآز الجامعي ، المدية ، 2003 ،ص 34.

المبحث الثاني : نشأة وتعريف الشّركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تعد الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من الشركات الاقتصادية الوطنية، والتي تساهم برأسمال اجتماعي قدر ب 60 مليون دج في 1985 ، وانتقل إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج، و يصل حاليا إلى 11.490.000.000 دج.

عدد العمال انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة 1996 ، وحاليا يصل عدد العمال إلى 1600 عامل في الوقت الحالي، شبكة التوزيع كانت 10 وكالات في بداية 1985 ، وانتقلت حاليا إلى 7 فروع 140 وكالة.

إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين CAAT وفي إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة وأظهرت استعدادات محددة في برنامج عملها وهذا منذ نشأتها ، والآن شركة التأمين CAAT تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي: ثلاثة وحدات في الجزائر العاصمة {الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش}.

وحدة في عنابة.

وحدة في قسنطينة.

وحدة في وهران.

وحدة في غرداية.

بحيث كل وحدة من هذه الوحدات، تراقب وتتحكم في عدة وكالات، التي أنشئت لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى التي لها شبكة كبيرة مثل شركة SAA و CAAR .

كما أن شركة CAAT تساهم في رأس مال عدة شركات اقتصادية نذكر منها :

الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX

شركة إعادة التأمين AFRIC.RE

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

يتم عرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لكل من المديرية العامة، الوحدة ثم الوكالة أين تم التربص.

إن تنظيم المؤسسة الوطنية للتامين يكون على مستويين:

1- على المستوى العام:

تتبع المؤسسة الجزائرية للتأمينات CAAT نوع من إدارة الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام PDG بالإضافة إلى مديرين عامين مساعدين : مدير عام مكلف بالجانب الإداري، مرتبط بمديريات مركزية والأخر مكلف بالجانب التقني وهو مرتبط بالأقسام DIVISION

2- على المستوى الجهوي:

المؤسسة أو الشركة مكونة من 07 مديريات جهوية وكل واحدة منها منظمة على الشكل الآتي:

مدير الوحدة : أربع أقسام وهي:

قسم التسويق، قسم الإنتاج، قسم المالية ،والإدارة.

الوكالات : 140 وكالة، مسيرة من طرف مدير الوكالة وتحتوي على المصالح التالية:

المصلحة التقنية التجارية.

مصلحة الأضرار .

مصلحة المحاسبة.

مهام الأقسام والمديريات : لكل مديرية وقسم من مديريات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT مهام يتم عرضها فيما يلي:

قسم التسويق DIVISION MARKOTING وتتمثل مهامه في: :

- الإشهار للتعريف بمنتجات الشركة.
- تنشيط شبكة التوزيع.
- التخطيط والقيام بالدراسات الخاصة بالشركة.
- تحديد أهداف كل فرع تامين موسمي.
- البحث وتطوير منتجات جديدة.

مديرية الموارد البشرية DIRECTION R.H وتتكلف بالمهام التالية:

- إعداد العلاقات الاجتماعية في الشركة.
- تكوين الموارد البشرية في الشركة من أجل التكيف مع المحيط.

- التنسيق بين مختلف المديريات.

- تنظيم الشركة.

مديريات الممتلكات DIRECTION PATRIMOINES وتقوم ب:

- تقديم الوسائل اللازمة المادية والمالية والتقنية.

- مراقبة ومتابعة تسيير الممتلكات.

- إعداد الدراسات ومراقبة البرامج الجديدة.

مديرية النقل: وتتمثل مهامها فيما يلي:

- تحسين خدمات التامين الخاصة بالنقل.

- تجميع المعلومات الإحصائية.

- تنفيذ عقود التأمين.

مديرية الرقابة : وتقوم بالوظائف التالية:

- تقيم التقارير السنوية.

- البحث على الفوارق المسجلة.

- متابعة الإستراتيجية الموضوعية من طرف مجلس الإدارة.

مديرية الأعمال القانونية: ومن مهامها ما يلي:

- تسيير الأعمال القانونية.

- تحديد الإجراءات التي تسمح بتطبيق القوانين.

- تحديد وسائل التعويض.

- تطبيق القواعد القانونية في الشركة.

المديرية المحاسبية والمالية: ومهامها هي:

- تسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبية؛

- إعداد الميزانية العامة وجدول حسابات النتائجTCR .

- تسيير الخزينة.

- ودفع الضرائب.

- متابعة دفع الأجور وتغطية الديون.

مديرية التنظيم والمعلومات: تقوم هذه المديرية ب:

- تحليل المعلومات المحاسبية والإحصائية.

- إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين المديريات.

- إعداد البرامج المعلوماتية من اجل تسيير الشركة.

مديرية تأمين العمال: ويتمثل دورها في :

- تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف؛

- احصاء الاخطار ومبالغ التعويض وتقييم الحوادث؛

- تقديم التقارير الخاصة بالمنتجات للمديرية العامة.

المديرية العامة التقنية: وتحتوي على مديرية اعادة التامين ومديرية البحث والتطوير وتقوم بالمهام التالية:

- تحديد وسائل اعادة التامين في الشركة؛

- مراقبة خزينة الشركة؛

- تقييم المردودية في الشركة من خلال الاموال الموظفة.

الشكل رقم 3-1 :الهيكل التنظيمي العام للشركة الجزائرية للتأمينات**CAAT**

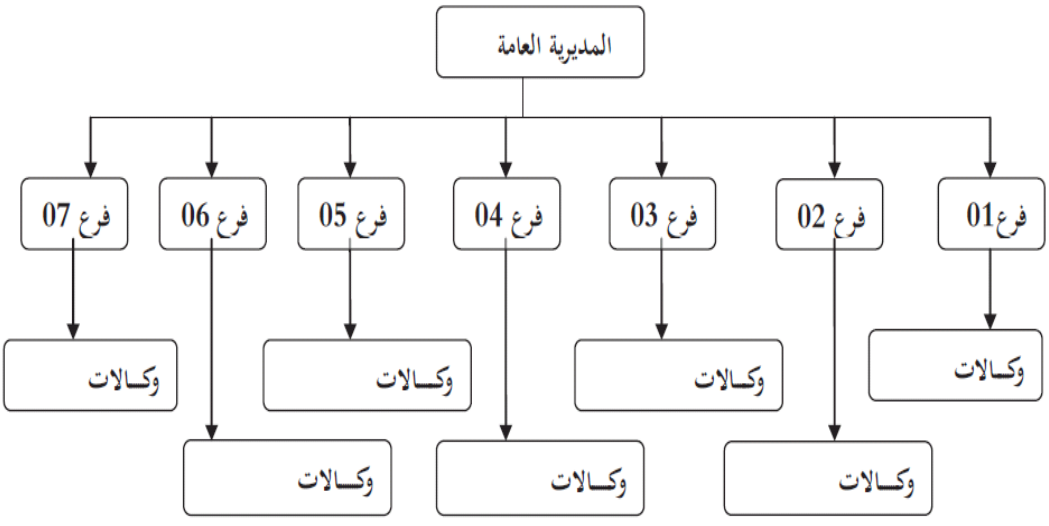

المصدر: الوكالة الجزائرية للتأمينات **CAAT** غرداية

الشكل رقم3-2: الهيكل التنظيمي للوكالات للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

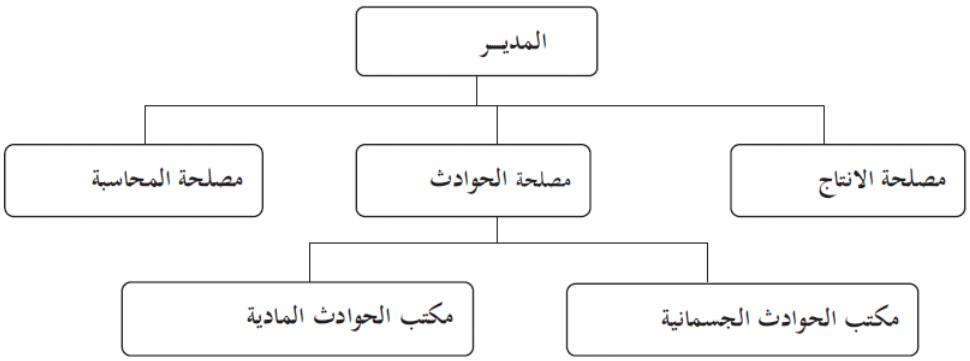

المصدر: الوكالة الجزائرية للتأمينات **CAAT** غرداية

الشكل رقم 3-3 الهيكل التنظيمي للوكالات للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

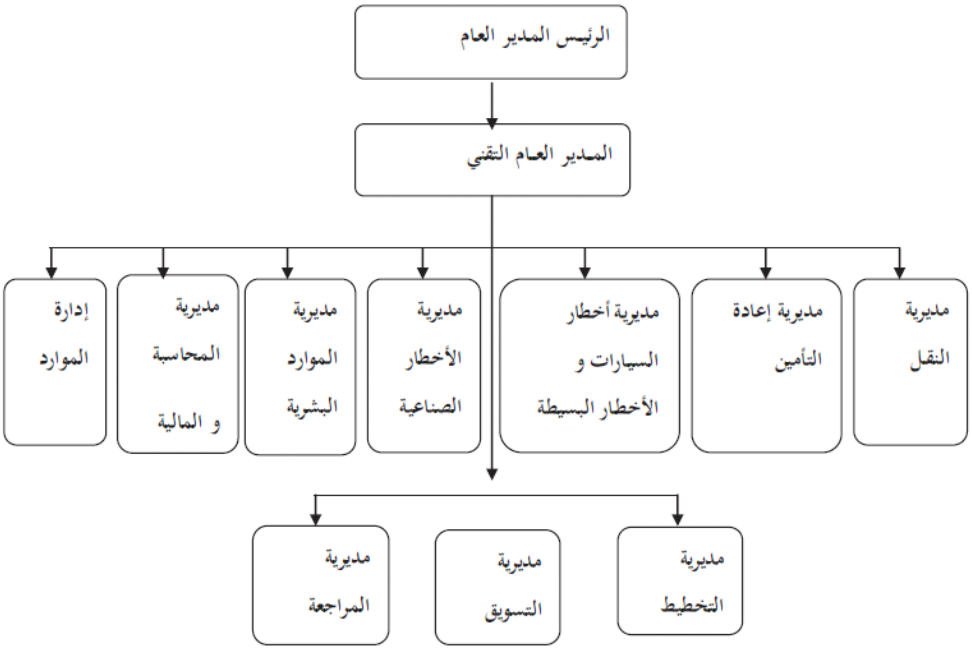

المصدر: الوكالة الجزائرية للتأمينات **CAAT** غرداية.

المطلب الثاني: أقسام وإدارات الشركة الجزائرية للتأمينات

إن النظرة الاستراتيجية للمؤسسة تستشف اعداد مسعى وسياسة اتصال التي تركز على :

- معرفة المحيط للاتجاه للزبون وتلبية حاجاته.

- معرفة وتطور المنافسة.

- دراسة السوق التي تمكن من معرفة تقسيمات"السوق" لتطويرها.

- تطوير سياسة التوزيع.

- اللجوء لوسائل المعلومات والاتصالات الأكثر تطور اً.

ولتحقيق هذه الأهداف، فكرت المؤسسة في إعادة النظر في مديرية التسويق المتكونة من مصلحتين، واصبح اليوم قسم التسويق مكون من ثلاثة مديريات : مديريات شبكات التوزيع، ومديرية الدراسات والتخطيط، ومديرية الاتصال ، بالإضافة إلى إن قسم التسويق من مهامه الأساسية وضع خطة تسويقية وتجارية تضمن للمؤسسة مستويات التطور المتوقعة من المخطط الاستراتيجي، وذلك من خلال معرفة جيدة للزبائن وحاجياتهم من حيث الجودة وأيضا سياسة اتصال جيدة نحو الزبائن وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة تساهم في التقارب الجواري.

لكن التسويق ليس فقط تلبية الحاجيات، وإنما للمؤسسة وسيلة لتحقيق الهدف فهو يساهم في تحقق علاقات ثقة مع الزبائن فالنظرة الحالية للمؤسسة موجهة لتكوين موظفين في شبكات التوزيع وتكرس اكبر وقت في ممارسة التسويق وبمساعدة الإعلام الآلي، رجل التسويق يجب أن يكون يقظا لمناورات المنافسين وسلوكلات الطلب وهي الحاجة إلى إعداد نظام معلوماتي تسويقي. فقسم التسويق مكلف بتحضير وتطبيق السياسة التجارية للشركة .

وحسب المخطط التنظيمي ، فقسم التسويق متكون من ثلاثة مديريات ، وكل مديرية مكونة من مصلحتين .

مديرية الدراسات والتخطيط: وهي مكلفة بما يلي:

- إعداد دراسات السوق.

- تحديد وتخطيط الأهداف التجارية السنوية للمديريات الجهوية على أساس المخططات متوسطة وطويلة المدى بالتعاون من الهياكل المركزية الأخرى للمؤسسة.

- متابعة تحقيق الأهداف في مخطط التطوير للمؤسسة .

- مراقبة وتحليل النتائج المتحصل عليها، مما يسمح بتوجيه وتصحيح الأخطاء.

وهي مقسمة إلى مديريتين فرعيتين :

1 مديرية فرعية للدراسات : وهي مكلفة بما يلي :

- إعداد دراسات السوق على المستوى الوطني والقطاعي .
- تجميع واستغلال المعلومات ذات طبيعة اجتماعية، اقتصادية المرتبطة بالمحيط.
- بناء قاعدة البيانات الإحصائية التي يمكن أن تفيد بقية الهياكل للمؤسسة.
- إجراء سبر أراء على مستوى المنافسة وكذلك المنتوجات المقترحة للزبائن .
- المشاركة في تحسين المنتوجات ودراسة مرد وديتها؛
- اقتراح منتوجات جديدة وتصميمها مع الأقسام التقنية المختصة؛
- المشاركة في إعداد منتوجات جديدة وطرحها في السوق ؛
- البحث عن تقسيمات جديدة للسوق ومعرفة الاحتياجات الجديدة للزبائن؛
- تحليل نقاط القوة والضعف للسياسة ووسائل التوزيع للمنافسة.

2 مديرية فرعية للتخطيط ومتابعة النتائج : هذه المديرية مكلفة ب:

- تحضير العناصر التي تستبق إنجاز المخططات السنوية لتطوير المؤسسة ذات علاقة مع المديرية الجهوية.
- إعداد المخططات السنوية للتسيير التقديري للمؤسسة.
- متابعة تحقيق الأهداف.
- إعداد جداول القيادة للمؤسسة في مجال النشاطات التجارية .
- استغلال وتحليل نتائج التسيير الثلاثي والسنوية للمديريات الجهوية.
- تكوين وتسيير ملفات المؤمنين (Assurables.)
- المشاركة في توجيه السياسة التجارية وتطوير منتوجات جديدة.

3– مديرية شبكات التوزيع : هذه المديرية مكلفة في المشاركة في إعداد السياسة التوزيعية للمؤسسة في الشبكة التجارية فيما يخص تنظيمها وتنشيطها ، ومديريات الشبكات مكونة من مديريتين فرعيتين :

مديرية فرعية لتنظيم الشبكات : وهي مكلفة ب :

- المساهمة في إعداد السياسة التجارية للمؤسسة.

- إعداد مخططات شبكات التوزيع.

- تقديم الاعتمادات للوسطاء.

- الحرص على معرفة وسائل التوزيع المناسبة لتدعيم وترويج المنتوجات المطروحة في السوق.

- متابعة إجراء تحويل محفظة نشاط الوكلاء العاملين في حالة التخلي عن النشاط.

- إعداد سياسة تسير للشبكة الداخلية للتوزيع.

- المساهمة في أعمال التوجيه المتعلقة بالوسطاء.

- مساعدة الشبكة التجارية فيما يخص الأعمال الإدارية والإحصائية المتكررة بتطوير نظام الاستغلال.

مديرية فرعية للتنشيط : وهي مكلفة ب:

- نصح عمال الشبكة التجارية للاستقبال الحسن للزبائن.

- تحسين وسائل التحسيس والمعلومات للمؤّمنين (Assurables.)

- تنفيذ عن طريق الشبكات الاتفاقات المختلفة وهوما يؤدي إلى التعويض في أقرب الآجال للأضرار.

- معرفة احتياجات التكوين وإعادة التأهيل للشبكات.

- تدعيم الشبكات عن طريق الحركات التجارية التي تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في المخططات السنوية .

- الحرص على الشبكة التجارية من خلال تنويع محفظة النشاط والبحث عن زبائن جدد وهوما يسمح بتوجيه الشبكة التجارية للمنتجات الأكثر مردودية على المستوى التقني والمالي .

- الحرص على تحسين الخدمات للزبائن.

- المشاركة في عمليات طرح منتوجات جديدة .

- الحرص على شبكة التوزيع وسياسة التطوير المنتجة من طرف المؤسسة.

4- مديرية الاتصال:

مديرية الاتصال لها مهمة متابعة استراتيجية التطوير للاتصال بكل كفاءة وحضور قوي في سوق التأمينات وهي متكونة من مديريتين فرعيتين :

مديرية فرعية للاتصال الداخلي : وهي مكلفة ب :

- توجيه الحركات الاتصالية الداخلية.

- المشاركة في إنشاء جو عمل ملائم لتنفيذ الإجراءات والأهداف المسطرة.

- تسيير المعلومات بالتعاون مع مصلحة التوثيق (Documentation).

- تأمين سيولة المعلومات الداخلية.

- إحداث بين العمال روح الولاء.

مديرية فرعية للاتصال الخارجي: وهي مكلفة بما يلي تطوير وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة بالنسبة للشركاء والزبائن.

- تعريف الجمهور بطبيعة نشاطات المؤسسة.

- إعداد مخططات اتصال مناسبة.

- إعداد موازنة الاتصال ومتابعة تنفيذها.

- تصميم وتحقيق العمليات الإشهارية المساعدة على البيع.

- تقديم عمليات الدعم وطرح المنتجات المقترحة للزبائن.

- المشاركة في برامج الوقاية والمعلومات.

- تقييم تكاليف العمليات الاشهارية.

- اللجوء إلى وسائل الاتصال الأكثر تطورا (الانترنت، الوسائل المعلوماتية).

- إنشاء الدراسات في المختصة الوكالات مع علاقات وتسيير والاتصال.

الشكل رقم 34– الهيكل : التنظيمي لقسم التسويق للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

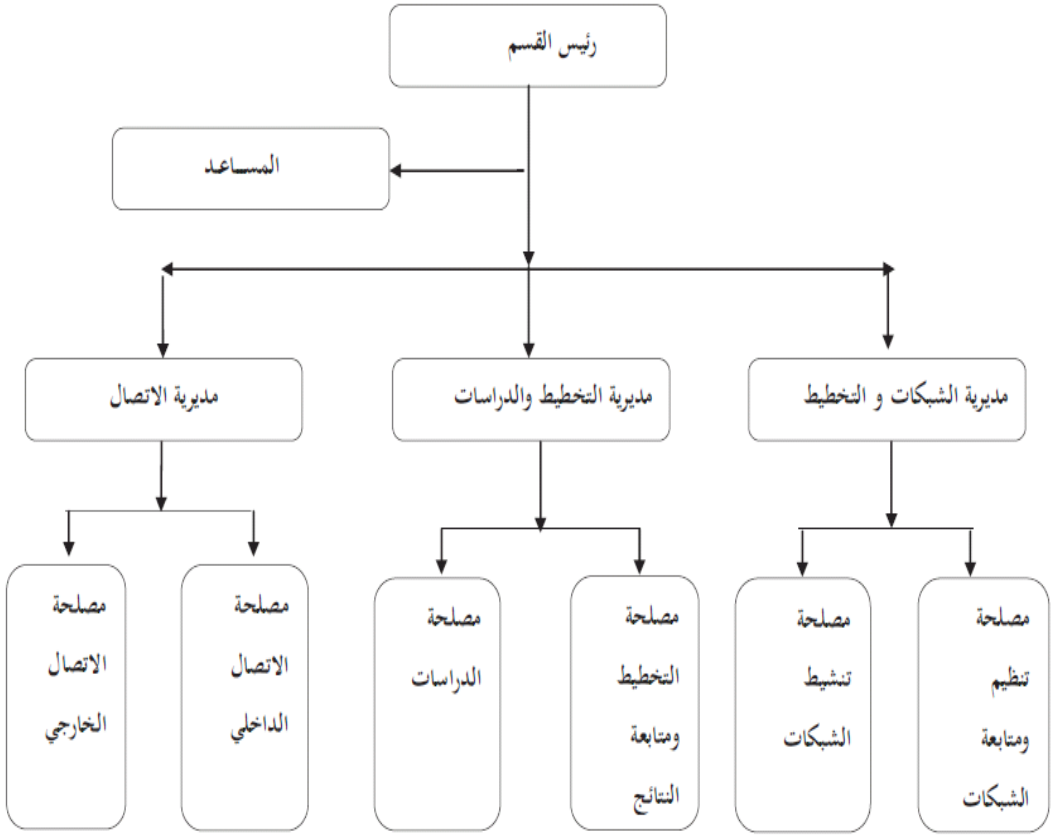

المصدر: الوكالة الجزائرية للتأمينات CAAT غرداية

المطلب الثالث: التقديم التقني للشركة الجزائرية للتأمين الشامل:

1– تقديم الشركة :

الشكل القانوني : الشركة الجزائرية للتامين الشامل وبالاختصار نكتب **CAAT**

وهي شركة محدودة الاسهم.

– وتساهم برأسمال : يقدر ب 11.490.000.000

– عنوان المقر الرئيسي.شارع العربي بن مهيدي –بن يزقن – غرداية رقم الهاتف 029839177

2– نشاطها أو مهامها : وتتمثل مهامها الرئيسية في :

– ابرام عقود التامين بشتى انواعها .

– تسوية ملفات الحوادث عند وقوعها.

شبكتها التجارية:

وتتكون هذه الشبكة التجارية من:

07 مديريات جهوية و 140 وكالة.

3– مديرها العام:

السيد: جعفري عبد الكريم، وهو الرئيس المدير العام للشركة منذ سنة 1993 إلى يومنا هذا.

المبحث الثالث: التسجيل المحاسبي لعمليات التامين وفق SCF

سنتطرق من خلال هذا الميحث إلى كيفية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات التي تقوم بها شركة التأمينات وفق النظام المحاسبي المالي الخاصة بقطاع التأمين ،وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

المطلب الأول : تسجيل عمليات الإنتاج

1- تسجل المحاسبيي لعملية الإنتاج

الحساب	الحساب	البيان	المدين	الدائن
411100		المؤمنون – أقساط للتحصيل – أو الحساب ا لجاري	xxx	
412100		للوكيل العام	xxx	
700800		تخفيض على الأقساط الصادرة – تأمين الأخطار –	xxx	
7028004		تخفيض على الأقساط الصادرة –تأمين الأشخاص –	xxx	
	700000			Xxx
	7020004	الأقساط الصادرة - تأمين الإخطار –		Xxx
	700300	الأقساط الصادرة- تأمين الأشخاص –		Xxx
	445010	تكلفة الوثيقة - تأمين الإخطار –		Xxx
	443110	تكلفة الوثيقة - تأمين الأشخاص –		Xxx
	442710	الرسم على القيمة المضافة على الأقساط الصادرة		xxx
	442720	قيمة ضمان السيارات FGA		
		حقوق طوابع الحجم		
		حقوق الرقم		

2-تسجيل تسديدالرسم على النشاط المهني

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
447010		الرسم على النشاط المهني	xxx	
	5121000	البنك BEA		xxx
	5123000	البنك CPA		
	5125000	البنك BDEL		

3-تسجيل التنسيق على الرسم على النشاط المهني

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
467170		أخرى متنوعة للوكالات	xxx	
	5121000	البنك BEA		xxx

4–تسجيل الاصدارات السالبة(بدون تخفيض)

أ–الدورة الحالية

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
700900		أقساط ملغاة –تأمين الأخطار-	xxx	
702900		أقساط ملغاة-تأمين الأشخاص-	xxx	
445010		الرسم على القيمة المضافة على الأقساط الصادرة	xxx	
443110		قيمة ضمان السيارات FGA	xxx	
442710		حقوق طوابع الحجم	xxx	
442720		حقوق طوابع الرقم		
	700300	تكلفة الوثيقة-تأمين الأخطار-		xxx
	702300	تكلفة الوثيقة-تأمين-الأشخاص-		xxx
	411100	المؤمنون		xxx

ب–الدورات السابقة

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
700910		إلغاء أقساط سنوات سابقة-تأمين الأخطار-	xxx	
702910		إلغاء أقساط سنوات سابقة-تأمين الأشخاص-	xxx	
445010		الرسم على القيمة المضافة على الأقساط الصادرة	xxx	
443110		قيمة ضمان السيارات FGA	xxx	
442710		حقوق طوابع الحجم	xxx	
442720		حقوق طوابع الرقم		
	700300	تكلفة الوثيقة-تأمين الأخطار-		xxx
	702300	تكلفة الوثيقة-تأمين-الأشخاص-		xxx
	411100	المؤمنون –أقساط للتحصيل-أو الحساب الجاري للوكيل العام		xxx
	412100			

5–تسجيل الاصدرات السالبة (مع التخفيض)

أ–الدورة الحالية

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
700910		أقساط ملغاة -تأمين الأخطار-	xxx	
702910		أقساط ملغاة -تأمين الأشخاص-	xxx	
445010		الرسم على القيمة المضافة على الأقساط الصادرة	xxx	
443110		قيمة ضمان السيارات FGA	xxx	
442710		حقوق طوابع الحجم	xxx	
442720		حقوق طوابع الرقم		
	700300			

	702300	تكلفة الوثيقة-تأمين		xxx
	419500	الأخطار-		xxx
		تكلفة الوثيقة-تأمين-		xxx
		الأشخاص-		
		تخفيضات على الاقساط		

ب–الدورات السابقة

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
700910		إلغاء أقساط سنوات سابقة-تأمين الأخطار-	xxx	
702910		إلغاء أقساط سنوات سابقة-تأمين الأشخاص-	xxx	
445010		الرسم على القيمة المضافة على الأقساط الصادرة	xxx	
443110		قيمة ضمان السيارات	xxx	
442710		FGA	xxx	
442720		حقوق طوابع الحجم	xxx	
	700300	حقوق طوابع الرقم		xxx
	702300	تكلفة الوثيقة-تأمين		xxx
	419500	الأخطار-		xxx
		تكلفة الوثيقة-تأمين-		
		الأشخاص-		
		تخفيضات على الأقساط		

6–أقساط للترحيل على العلميات المتاشرة (أخطار الجارية)

أ–تسجيل أخطار جارية

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
715000		أقساط صادرة للترحيل-تأمين الأخطار-	xxx	
715220		أقساط صادرة للترحيل-تأمين الأشخاص-	xxx	
	300000	مؤونة الأقساط-تأمين		xxx
	320000	الأخطار-		xxx
		مؤونة الأقساط-تأمين		
		الأشخاص-		

ب–استرجاع أخطار جارية

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
300000		مؤونة الأقساط-تأمين الأخطار-	xxx	
320000		مؤونة الأقساط-تأمين الأشخاص-	xxx	
	710000	أقساط صادرة مرحلة من سنوات سابقة – تأمين		xxx
	710220	الأخطار-		xxx
		أقساط صادرة مرحلة من سنوات سابقة-تأمين		
		الأشخاص-		

المطلب الثاني : تسجيل الحوادث و الطعون

1-تسجيل الحوادث

أ-التصريح بالحوادث و الاتعاب المترتبة عنها

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
600900		انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأخطار-	xxx	
602900		انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأشخاص-	xxx	
	306000	حوادث و مصاريف للدفع-تأمين الأخطار-		xxx
	326000	حوادث و مصاريف للدفع- تأمين الأشخاص-		xxx

ب-زيادة في التقييم

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
600900		انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأخطار-	xxx	
602900		انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأشخاص-	xxx	
	306000	حوادث و مصاريف للدفع-تأمين الأخطار-		xxx
	326000	حوادث و مصاريف للدفع- تأمين الأشخاص-		xxx

ج-نقصان في التقييم

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
306000		حوادث و مصاريف للدفع-تأمين الأخطار-	xxx	
326000		حوادث و مصاريف للدفع- تأمين الأشخاص-	xxx	
	600900	انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأخطار-		xxx
	602900	انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأشخاص-		xxx

د-انهاء تصريح بالحادث

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
306000		حوادث و مصاريف للدفع-تأمين الأخطار-	xxx	
326000		حوادث و مصاريف للدفع- تأمين الأشخاص-	xxx	
	600900	انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأخطار-		xxx
	602900	انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأشخاص-		xxx

و–استئناف تصريح بالحادث منتهي

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
600900 602900	 306000 326000	انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأخطار- انشاء و تعديل مؤونات الحوادث-تأمين الأشخاص- حوادث و مصاريف للدفع-تأمين الأخطار- حوادث و مصاريف للدفع- تأمين الأشخاص-	xxx xxx	 xxx xxx

2–تسجيل الطعون

أ–تقديم الطعون /الزيادة /الاسترجاع

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
306700	 600900	الطعون المقبوضة للتحصيل – تأمين الأخطار- انشاء مؤونات الحوادث - تأمين الأخطار-	xxx	 xxx

ب–تخفيض التقديرات /انهاء الطعون

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
600900	306700	انشاء مؤونات الحوادث - تأمين الأخطار- الطعون المقبوضة للتحصيل – تأمين الأخطار-	xxx	xxx

المطلب الثالث: تسجيل التحصيلات

1–تحصيلات الانتاج و الاقساط المحصلة

أ–التحصيل نقدا

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
531000 532000	 411100	صندوق الوكالة الرئيسية أو الوكالة المباشرة مؤمنون- أقساط للتحصيل-	xxx	 xxx

581000		تحويلات داخلية البنك/الصندوق	xxx	
	531000 **532000**	صندوق الوكالة الرئيسية أو الوكالة المباشرة		xxx
5121000		بنك BEA		
	581000	تحويلات داخلية البنك/الصندوق		

ب–التحصيل عن طريق التحويل

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
5121000		بنك BEA	xxx	
	411100	مؤمنون- أقساط للتحصيل-		xxx

ج–التحصيل عن طريق الشيك

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
511220		الشيكات المرسلة للتحصيل ولم تحصل بعد	xxx	
	411100 **412100**	المؤمن		xxx
5121000		البنكBEA	xxx	
	511220	الشيكات المرسلة للتحصيل ولم تحصل بعد		xxx

2–شيكات مدفوعة لم تحصل بعد

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
411100		المؤمن	xxx	
	511220	الشيكات المرسلة للتحصيل ولم تحصل بعد		xxx
519000		تحويلات داخلية البنك/الصندوق	xxx	
	411100	المؤمن		xxx
627700		مصارف بنكية	xxx	
445660		الرسم على القيمة المضافة المستحقة على الخدمات	xxx	
	5121000	البنك BEA		xxx

3-تحصيلات الطعون

أ-الوكالة المباشرة

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
5121000		بنك BEA	xxx	
	419600	مؤمنون دائنون – تسبيقات محصلة-		xxx
	600700	طعون		
600900		تعديل مؤونات الحوادث – تأمين الأخطار-	xxx	
	306700	الطعون المقبوضة للتحصيل –تأمين الأخطار-		xxx

ب-الوكيل العام

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
5121000		بنك BEA	xxx	
	419600	مؤمنون دائنون – تسبيقات محصلة-		xxx
	600700	طعون		
600900		تعديل مؤونات الحوادث – تأمين الأخطار-	xxx	
	306700	الطعون المقبوضة للتحصيل –تأمين الأخطار-		xxx

المطلب الرابع : تسجيل عمليات التكاليف

1-تسجيل عملية تسديد كهرباء والعاز

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
6107100100		مصاريف غاز وكهرباء	xxx	
4456300000		رسم على القيمة المضافة (إسترجاع)		xxx
6458000000		طوابع		
	5121000	بنك BEA		

2-تسجيل عمليات أجور المستخدمين

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن

63		مصاريف مستخدمين	xxx	
	421	رواتب		xxx
	431	مصاريف ضمان إجتماعي		xxx
	4421	ضريبة على دخل إجمالي IRG		xxx

3-تسديد الرواتب

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
421		رواتب	xxx	
	5121000	بنك BEA		xxx

4-تسديد رواتب ضمان إجتماعي

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
431		مصاريف ضمان إجتماعي	xxx	
	5121000	بنك BEA		xxx

5-تسديد ضريبة على إجتماعي

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
4421		ضريبة على الدخل إجتماعي IRG	xxx	
	5121000	بنك BEA		xxx

6- تسدسد مصاريف كراء مباني العمال

الحساب	الحساب	البيان	مدين	دائن
61302000		مصاريف كراء مباني العمال	xxx	
	5121000	بنك BEA		xxx

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية أصبح باستطاعتنا معرفة أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي عامة وفي شركات التأمين خاصة ومع توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق جاءت ضرورة توفير بيئة تستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية، وذلك من خلال خلق نظام محاسبي جديد يلبي هذه المتطلبات ويتماشى مع المرجع الدولي للمحاسبة، حيث حضي قطاع التأمين باهتمام أولته الدولة إياه وكان من نتائجه إصدار العديد من التشريعات الكفيلة بتنظيم ورقابة كافة الأنشطة التأمينية ونظرا لخصوصية القطاع التأميني فقد وجدت بعض الاختلافات بين النظام المحاسبي في شركات التأمين والمؤسسات الأخرى وكذا الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين والمخطط المحاسبي للتأمينات من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به.

فمن خلال تناولنا لموضوع "الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين" حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى تبنى النظام المحاسبي المالي المعايير الدولية؟
- وإلى أي مدى طبق النظام المحاسبي المالي في قطاع التأمين؟

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن استخلاص النتائج النهائية لهذه الدراسة ، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

النتائج :

من خلال الدراسة تبين أن:

- النظام المحاسبي المالي تم تكييفه تبعا لأسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية.
- لم يكن الهدف من النظام المالي المحاسبي الإصلاح بل التغيير.
- يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي الأنشطة أو القطاعات الأخرى .
- تكمن أهمية النظام المحاسبي الجديد في شركات التأمين في تطوير أداء التنظيم المحاسبي والرقابة على العمليات المالية والفنية في إطار شركات التأمين.
- الحسابات العامة والإجمالية التي تخدم أهداف الرقابة والضبط الحسابي، مما يساعد شركات التأمين على تحقيق أهداف النظام المحاسبي.

– تتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات الشركة حيث تتماشى في تبويبها مع طبيعة نشاط الشركة.

نتائج اختبار الفرضيات :

– **الفرضية الأولى** : "يعمل النظام المحاسبي في أي مؤسسة من المؤسسات ومن بينها شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة". حيث تبين صحة الفرضية وذلك لأنه يتعين على كل مؤسسة تقديم قوائم مالية واضحة ومفهومة، ونظرا لأن هذه القوائم تعتمد على سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى فأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة يعتبر أمرا لابد منه حتى يتسنى فهم القوائم بصورة صحيحة.

– **الفرضية الثانية** : " يقوم النظام المحاسبي على ركائز لتحقيق أهدافه كنظام للمعلومات المحاسبية"

تم إثبات صحة الفرضية، حتى يحقق النظام المحاسبي أهدافه كنظام للمعلومات ينبغي أن يراعي مصمم النظام ركائز معينة تتمثل في ملائمة التقارير المالية؛ قابلية المعلومات للقياس؛ موضوعية المعلومات؛ قابلية المعلومات للتحقق؛ دقة البيانات والمعلومات؛ الرقابة الداخلية والتكلفة.

– **الفرضية الثالثة** : "يختلف النظام المحاسبي المالي الجديد في مؤسسات التأمين عن سابقه النظام القديم.

تبين عدم صحة الفرضية، حيث أن النظام المحاسبي لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى، إلا

أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات نظرا لوجود خصائص مميزة لنشاطها.

الاقتراحات :

– الاهتمام بتطوير المعارف والخبرات التي تساهم في تطبيق أفضل لمعايير المحاسبة الدولية.

– إنشاء مراكز خاصة وذلك قصد تك وين إطارات متخصصة في محاسبة التأمين.

– ضرورة مد جسر التعاون بين مؤسسات التأمين والجامعات من أجل توطيد العلاقة بين الجانبين .

– الأكاديمي والتطبيقي في التعليم من خلال الملتقيات والندوات.

– ضرورة تأهيل العاملين بقطاع التأمين فنيا وماليا.

آفاق البحث :

– مدى تأثير المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على القطاع التأمين بالجزائرية.

- فاعلية النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين على ضوء المعايير المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع :

1عاشور كتوف، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2009،دون الصفحة.

حمزة بشير أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، دون الطبعة، الجزء الأول، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص3-4 .

خالد أمين عبد الله و آخرون، أصول المحاسبة،دون الطبعة، مركز الكتب، الأردن، عمان، 1999، ص 10-11.

شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني،دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002،ص 2.

إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة مطابق للمخطط المحاسبي الوطني1975، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، دون الصفحة.

خالد صافي صالح، المبادئ الأساسية العامة للمخطط المحاسبي الوطني، دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 9.

نعيم دهمش، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة 1،دون بلد الناشر،دون سنة النشر، ص 5.

بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني،دون الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 11.

المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 03.

خضار نسيم ،فعلية تقنيات التحقيق الجبائي في المحاسبة العامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التجارية،معهد العلوم الاقتصادية و التسيير، المركز الجامعي المدية، السنة الجامعية 2006-2007، ص6-7 بتصرف.

بويعقوب عبد الكريم،مرجع سبق ذكره ، ص14.

إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص16.

حسين القاضي و سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة،دون الطبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997،ص16.

دهمش نعيم،مرجع سبق ذكره ، ص20.

خالد أمين عبد الله وآخرون،أصول المحاسبة،دون الطبعة،مركز الكتب الأردني، 1990،ص18.

2بويعقوب عبد الكريم،مرجع سبق ذكره ،ص 14.

إبراهيم الأعمش، مرجع سبق ذكره، ص4.

حمزة بشير أبوعاصي، مرجع سبق ذكره،ص1.

91رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، دون الطبعة، دون الناشر، دون بلد الناشر، 1998، ص 12-15 بتصرف.

نفس المرجع.

سيد علي ساعد وآخرون ، دراسة نقدية للمخطط الوطني المحاسبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية ، المدرسة الوطنية للتجارة، سنة 2006 ، ص 3.

سعدان شبايكي، مرجع سبق ذكره ،ص 4.

نفس المرجع.

روزي نعيمة، المحاسبة العامة ودورها في الرقابة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية و التسيير،المعهد العلوم الاقتصادية و التسيير، المركز الجامعي المدية، دفعة جوان2006،ص73.

نفس المرجع السابق ،ص74.

26عبد الرازق خليل و عادل عاشور: أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية، مجلة أبحاث روسيكادا، ،العدد رقم 03 ، جامعة سكيكدة – الجزائر، 2005 ، ص 178.

Stephan Brun , Essentiel des normes comptables internationales- Gualino éditeur Paris, 2004 P 37-26

Catherine Maillet-Baudrier, Anne LeManh- les normes comptables internationales – IAS/IFRS p21-27

معتصم دحو، أفاق تطبيق المعايير الدولية المحاسبية بالجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي

نوفمبر 2009 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 18 –16 المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية

معتصم دحو, نفس المرجع المذكور أعلاه.

معتصم دحو, نفس المرجع المذكور أعلاه.

مدني بلغيث، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 131.

طارق عبد العال حماد – التقارير المالية ، أسس الإعداد و العرض و التحليل – الدار الجامعية – الإسكندرية 2002 –ص38 جمهورية مصر العربية.

Jean François Des Robert, François Mechin , Herve Puteaux – normes IFRS et PME – Dunod – Paris - p29

Stephan Brun - op.cit – P 30-44 .

Catherine Maillet-Baudrier, Anne LeManh- les normes comptables internationales – IAS/IFRS –P63-31

Bernard Colasse – Harmonisation comptable internationale , dans encyclopédie de comptabilité, p25.

حواس صلاح ، المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، دار هومة ، الجزائر ، 2006 ، ص 22.

المادة رقم 3 من القانون رقم07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر

المادة رقم 4 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ، الجزائر .

مختار مسامح، تأثير ميكانيزمات تسيير مساهمات الدولة على المؤسسة العمومية الاقتصادية . الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2003 ، ص 46.

ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر، 2008، ص 65 .

[1] بوتين محمد ، **المحاسبة العامة للمؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1991 ، ص 48 .

[1] شنوف شعيب ، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية** ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 00 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006 ، ص 59 .

[1] Bernard Raffournier: **LES NORMES COMPTAPLES INTERNATIONALES (IFRS / IAS)** 2 éditions économisa. Paris(2005) p121.

[1] Bernard Raffournier - op.cit – P 121.

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

[1] محمد مطر، **الإلتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق الدولية (كشرط لإنظمام الدول إلى منظمة. التجارة العالمية)**، دراسات إستراتيجية، العدد 18 ، أبو ظبي، 1998.

[1] كمال الدين الهراوي ,**مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة**.دار الجامعة .الاسكندرية 2001 .

[1] الأميرة إبراهيم عثمان, **دراسة نظرية تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي**، مجلة الإدارة العامة، العدد 64 ، الرياض، نوفمبر 1989.

[1]. Consistency of Application of Generally Accepted Accounting Principles GAAP: AuditingInterpretations of 2002.p:42. Section 420. http://www.aicpa.org/download/members/div/auditstd/AU-00420_9.PDF.usa. April

[1] فرديك تشوي واخرون .**المحاسبة الدولية**.الرياض. 2004 . ص: 370-372

[1]- مقال حول المعايير المحاسبية الدولية على الموقع **sqarra.wordpress.com/redwan** تاريخ تصفح الموقع 15-09-2009 .

[1] سي بي راو.ترجمة عبد الحكيم الخزامي . **العولمة الكونية وابعادها الادارية** . دار الفجر .القاهرة 2003 .

4[1]نحو عولمة مهنة المحاسبة :**المنتدى الإداري الاقتصادي على الموقع : http://www.shatharat.net** ،
تاريخ تصفح الموقع 15-09-2009.

[1] - نفس المرجع السابق ذكره.

[1] - مأمون حمدان ، **تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا**،جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا ، 2008

[1] - مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه ، ص 19

[1] - مأمون حمدان ، نفس المرجع أعلاه.ص 21

9[1]- مأمون حمدان ، المرجع السابق ، ص 18

[1]- طلال أبو غزاله، **نحو عولمة مهنة المحاسبة** ، مداخلة في المؤتمر حول : العولمة ، وتنسيق المعايير المحاسبية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المحاسبية ، مؤتمر كلية الاقتصاد و التجارة ، الإمارات العربية المتحدة ، 17-18 نوفمبر 1997 ، ص 8 .

[1]**- المعايير المحاسبية الدولية 1999** من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، شركة المطابع للخط.

[1]- محمد عصام الدين زايد ، **المحاسبة الدولية** ، دار المريخ للنشر 2005

[1]القرآن الكريم ، سورة قريش ، الآية 03

[1]القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 125

[1] محمد جودت ناصر ، **إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق** ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1998 ،ص 167

[1]د. عبد الإله نعمة ، جعفر ، **محاسبة المنشآت المالية** ، دار حزين للنشر ، عمان 1996 ،ص 333.

[1]نفس المرجع السابق، ص 05

[1]عبد الغفار حنفي ، **أسواق المال** (بنوك تجارية ، أسواق الأوراق المالية ، شركات التأمين ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ،ص 127.

[1]أحمد نور ، أحمد بسيوني شحاتة ، **محاسبة المنشآت المالية** ، دار النهضة العربية ، بيروت 1986 ،ص 86.

[1]نفس المرجع السابق ،ص 161.

[1]نفس المرجع السابق ،ص ص 405 .

[1]حنفي عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ص 5 بالتصرف .

[1]منير إبراهيم هنيدي ، مرجع سبق ذكره ،ص 406–405.

[1]رسمية قرياقص ، **أسواق المال** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 186.

[1]منير إبراهيم هنيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 405.

[1]بن عمارة نعيمة ، **التشخيص المالي لشركات التأمين** ، مذآرة ليسانس ، المرآز الجامعي ، المدية ، 2003 ،ص 34.